جـــامعة زيان عـــاشور-الجلفـــة-
كليـة الحقـوق والعلوم السياسيـة
قسـم العلوم السياسيـة

سياسات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وأثرها على الأمن العربي المشترك

مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
- دكانـــي مصطفى

اشراف الأستاذ:
- د. رافـــع امبـــارك

السنة الجامعية: 2022/2021

جـــامعة زيان عـــاشور-الجلفـــة-
كليـة الحقـوق والعلوم السياسيـة
قسـم العلوم السياسيـة

سياسات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وأثرها على الأمن العربي المشترك

مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
- دكانـــي مصطفى

اشراف الأستاذ:
- د. رافـــع امبـــارك

لجنة المناقشة

د.....رئيسا

د.....مشرفا ومقررا

د.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز المتواضع إلى كل من الوالدين الكريمين

وإلى كل عائلة دكاني وجميع الأصدقاء والأحباب

وجميع زملائي في الدفعة

شكر وعرفان

نشكر الله عزّ وجلّ على توفيقه لنا وتثبته لخطانا ونأمل من الله العلي القدير أن ينال حسن التقدير والرضى.

أتقدم بشكري الخالص وامتناني العميق إلى الأستاذ الدكتور المشرف:

رافع امبـــــــــارك

الذي أرشدني ومنحني من وقته من أجل إثراء هذا العمل، بتقديمه لي النصائح القيمة والتوجيهات الآراء السديدة.

وأشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة زيان عاشور الجلفة، وجميع موظفيه كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة المناقشين.

أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من ساهم من بعيد وقريب في دفع وتيرة هذا العمل المتواضع ومد لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة.

المقدمـــــــة

مقدمـــة:

تعتبر قضية سياسات تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية واحدة من أكثر القضايا السياسية تعقيدًا في التاريخ المعاصر، من خلال منطق الصراع العربي الإسرائيلي، هذا الصراع المعقد والمتشابك مع التدخلات الخارجية الدولية ومرتبطا بقضيتي الأمن والسلم الدوليين، فهو مختلف على عن غيره من الصراعات الدولية، إنه صراع على الوجود.

وتشهد الساحة العربية حالة من التطبيع المعلن وغير المعلن، من قبل بعض الأنظمة العربية التي تربطها علاقات سابقا مع الكيان الصهيوني، في ظل حالة الضعف والصراعات التي تمر ومرت بها الدول العربية، تتضح أهمية الوقوف عند موضوع التطبيع وخطورة تداعياته، في ظل تحول بعض الحكومات العربية للهرولة لا نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني الإسرائيلي، وإن كان مرفوضا عربيا على المستوى الشعبي؛ فإنه سيعمل على تكريس " شرعية "احتلال "إسرائيل" لفلسطين، وستوظف ذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فالتطبيع يعبر عن استراتيجية الكيان الصهيوني الساعي إلى التعميم مع كل الدول العربية، وعلى الرغم من توقيع الكيان الصهيوني اتفاقية سلام مع كلا من مصر والأردن ومنطقة التحرير الفلسطينية ووجود علاقات سرية يرتبط بها الكيان الصهيوني مع عدد من الدول العربية إلا أن الكيان الصهيوني يرى أن علاقاته مع بعض الدول العربية تأتي في نطاق التطبيع السياسي بينما هو يسعى إلى بناء علاقات مباشرة وواضحة وعلى كافة المستويات تتجاوز القضية الفلسطينية وتبني فقط على أسس العلاقات والمصالح بين الدول وفي ظل هذا السياق بدأت تظهر تغييرات في الكثير من المواقف العربية خاصة بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي تشير إلى ضرورة وجود علاقات مباشرة بين الدول العربية والكيان الصهيوني، متزامنة مع حالة تجاهل كبير للقضية الفلسطينية بل يتعدى الأمر إلى تفكيك علاقات الارتباط مع الفواعل الفلسطينية كالمقاومة الفلسطينية وقطاع غزة.

ونظرا لما تمثله الدول العربية من أهمية كبيرة في الساحة العالمية فهي صاحبة الموقع الاستراتيجي إلى جانب ما تمتلكه بعض الدول العربية من ثورات نفطية هائلة سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على هاته الدول العربية بعد أن لاحظنا القيام بعض منها بالقيام بمناورات عسكرية بينهم وبين الكيان الصهيوني ومنهم من افتتح مكاتب وقنصليات للكيان الصهيوني ومنهم من راقص الصهاينة على أراضيهم.

إن الإستراتيجية الصهيونية لعملية التطبيع، والتي مرت بعدة مراحل تاريخية كانت كل منها تشكل انعكاسا لطبيعة الظروف التاريخية السياسية وموازين القوى القائمة؛ لكن يجمع بينها جميعا التركيز على قضية شرعية والأمن العربي المشترك، على أن التطبيع يعد أكبر مبتكرات الفكر الصهيوني التي أفرزها الصراع العربي- الإسرائيلي، ومن ثم مثل أحد أهم الأهداف الأساسية التي تحرص إسرائيل على تحقيقها كشرط للتسوية وليس لتعزيز السلام.

ومن هنا نستطيع القول إن الكيان الصهيوني يسعى ومن خلال سعيه الحثيث، وانطلاقا من أن القضية الرئيسية هي الأمن من خلال ما يروجه من مخاوف مواطنيه من التهديد العربي الوجودي المحدق به اعتمادا على مسلماته أن هذه المهمة الأساسية من التطبيع هو طمأنة الصهاينة وأن هذه المهمة تقع على عاتق الدول العربية والتي تمر عبر الخطوات تطبيعيه تثبت أن الكيان الصهيوني ومواطنيه مقبولين في المنطقة بصفتهم جزءا من المنظومة الإقليمية وأن الاعتراف بالكيان الصهيوني وتوقيع اتفاق معه ليس مجرد تكتيك عربي ناجم عن ضعف مؤقت وانما علاقات حية مباشرة وصريحة.

أولا- إشكالية الدراسة

ما مدى تأثير المرحلة الجديدة من التطبيع مع الكيان الصهيوني على الأمن العربي المشترك؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1. ما مفهوم كل من التطبيع والأمن؟
2. كيف تطور التطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي؟
3. ما مضمون اتفاقيات التطبيع العربي الإسرائيلي؟
4. كيف ينعكس التطبيع على الأمن العربي المشترك؟

ثانيا- الفرضيات:

- تؤثر المرحلة الجديدة من التطبيع مع الكيان الصهيوني على الأمن العربي المشترك.
- هناك علاقة بين التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية للدولة وبين الأمن التكاملي

- عزم إسرائيل على كسب الاعتراف بها من قبل العرب وضمان أمنها واستمرار وجودها من خلال تطبيع علاقاتها على كافة الأصعدة ومختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وباستخدام كافة الآليات المتاحة لتحقيق هذه الغاية.

ثالثا– أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الرغبة في التخصص في مجال دراسات السياسات العربية الإسرائيلية وتكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول القضايا العربية والإسرائيلية، وهذا الاهتمام بدأ حقيقة من رحلة ليسانس حيث لاحظت أن هناك عدد قليل ممن يهتمون بقضية التطبيع نظرا لحساسيته.
- المشاركة في إثراء الأطروحات والدراسات التي تدفع إلى حل المشاكل المتعلقة بالعلاقات العربية الإسرائيلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية والاستراتيجية.
- التخوف من الآثار السلبية المتعلقة بالتطبيع وإمكانية انعكاس هذه السلبيات على المجتمعات العربية، بنسيان القضية الفلسطينية.
- يمثل هذا الموضوع مجال خصب للدراسة في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية وبما أنه يرتبط بقضية حساسة ألا وهي الأمن العربي المشترك والقضية الفلسطينية.

أسباب موضوعية:

- التطور الكبير والمتسارع الذي شهدته قضية التطبيع وما تبعه من دور في التأثير على الأمن العربي المشترك
- معرفة الآثار المترتبة عن التطبيع والصراع العربي الإسرائيلي.
- الاهتمام الكبير بموضوع التطبيع في الإعلام ولدى الباحثين في المجال السياسي.

رابعا– أهمية الموضوع:

تتبدى أهمية هذه الدراسة في موضوعها الحديث الذي فتح على مصراعيه في سنوات العشر الأخيرة رغم أن جذوره زمنيا تعود إلى أبعد من ذلك فما زال هذا المشروع (التطبيع) المطروح إسرائيليا وغربيا على المنطقة مثارا للجدل في الوطن العربي، ومن هنا فإن تصدي الدراسة لموضوع التطبيع من شأنه الإسهام إلى حد في تحديد

علمي للمفهوم والمشروع من أجل اظهار قيمته السياسية وأبعاده الاقتصادية والأمنية والثقافية في الدول العربية لتكون زادا للمهتمين الباحثين في المنطقة العربية.

خامسا– الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بعنوان الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة السلام 1991-2013 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط من إعداد الباحث غازي صالح النهار بني ملحم تمت مناقشتها سنة 2013.

هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة الأبعاد الفكرية ودينية المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه مسيرة عملية السلام في الشرق الاوسط منذ مؤتمر مدريد للسلام وحتى الآن.

الدراسة الثانية: بعنوان التطبيع العربي الصهيوني في آسيا دول الخليج أنموذجا كاتب محمد أبو سعدة اسطنبول 16 سبتمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دول الخليج العربي خصوصا لما تمثله دول الخليج من أهمية كبيرة في العالم العربي فهي بوابة الشرقية للوطن العربي وصاحبة الموقع الاستراتيجي.

الدراسة الثالثة: بعنوان سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية 1973-2013 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط من إعداد الباحث خالد حماد أحمد عياد تمت مناقشتها في سنة 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة إيجاد طرق حقيقية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي الاستفادة من تجربة الدول الأوروبية في مجال العيش المشترك بعد حروبها الطاحنة.

الدراسة الرابعة: بعنوان التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006-2012 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط من إعداد الباحث أحمد عواد نويران الفاعوري تمت مناقشتها سنة 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولوياتها التي تهدد الدول العربية ومن ثم الأمن القومي العربي ككل وذلك لاعتبارهما ركيزة أساسية ليبنى عليهم أي منظور عسكري وأمني للنظام العربي.

سادسا– منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي:

اعتمدنا في هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج التاريخي كما تشير أدبيات البحث العلمي على استخدام البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية باعتبارها بداية النقطة التحليل المنهجي لجميع قضايا السياسية ومن خلال خبرات التاريخية المتراكمة يساعد هذا المنهج في تنبؤ بالمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب او المدى المتوسط ويستخدم هذا المنهج في تحليل الجوانب التاريخية لأمن دول.

المنهج الوصفي التحليلي

ويركز المنهج الوصفي التحليلي على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها واولوياتها الاستراتيجية وتحليل الظواهر والأحداث المتكررة في سياسات الدول الأخرى وعليه ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج في تحليل أثر المتغيرات الإقليمية والدولية.

خامسا– صعوبات الدارسة:

- يعد موضوع أثر التطبيع الدول العربية مع الكيان الصهيوني على الأمن العربي المشترك من المواضيع الحساسة ما خلق صعوبات في الوصول إلى مصادر البحث التي تمكنا من الوصول إلى نتائج دقيقة ويمكن تلخيصها في:

قلة المراجع التي تدرس أثر التطبيع سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية الخصوصية التي يتميز بها موضوع تطبيع في الحالتين العربية والإسرائيلية لما لها مكانة في عالم.

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي للتطبيع والأمن

تمهيد:

سنتناول في هذه الفصل التعريف بالتطبيع والأمن، من حيث دراسة الأصول اللغوية لمفهوم التطبيع ثم دراسة العلاقة بين مفهوم اللغوي طبع. يطبع تطبيعا أي جعل الأمر عاديا طبيعيا إن كان على مستوى الأشخاص أو ظواهر أو علاقات سياسية كما يتناول الفصل آثار ومراحل ومظاهر التطبيع وأشكاله وأهدافه ويذكر كذلك في مبحث آخر وهو مفهوم الأمن وأبعاده ومستوياته.

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي للتطبيع والأمن

المبحث الأول: مفهوم التطبيع

المطلب الأول: تعريف التطبيع

التطبيع يمثل أحد المفاهيم التي أفرزها الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث أن هذا المصطلح لا يرد على نحو صريح في معاهدات السلام التي ربطت بعض الدول العربي مع إسرائيل، ولكنه جاء في إطار عمليات التسوية بين العرب وإسرائيل.

ويعد مفهوم التطبيع الذي فرضته إسرائيل في إطار عمليات التسوية أحد أهم مبتكرات الفكر الإسرائيلي، وأحد الأهداف الأساسية التي تسعى إسرائيل تحقيقها من خلال إلزام الدول العربية التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام، بإقامة علاقات طبيعية في عدد من المجالات من أجل ضمان قبول وجود إسرائيل ككيان شرعي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل اتفاقيات السلام تتضمن عددا من المواد الخاصة بإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية وثقافية، وتحرص إسرائيل على متابعة ومراقبة هذه العملية عن كثب وبكل دقة، باعتبارها الهدف الأساسي من هذه الاتفاقات.[1]

أولا/ التطبيع لغة: الطاء والباء والعين أصل صحيح، وهو مثل على نهاية ينتهي إليها الشيء حتى يختم عندها، يقال طبعت على الشيء طابعا، ثم يقال على هذا طبع الإنسان وسجيته، ومن ذلك أيضا طبع السيف والدرهم، وذلك إذا ضربه حتى يكمله، والطابع: الخاتم يختم به[2].

وجاء في معجم المختار الصحاح (الطبع هو السجية جبل عليها الإنسان) وفي المعجم الوسيط (تطبع بكذا أي تخلق به وتعود عليه)، وكلمة التطبيع (NORMALIZATION) من الكلة الإنجليزية (NORMAL) بمعنى العادي أو المعتاد أو المتعارف عليه، وجاء في القاموس العربي تطبيع حالة السياسية: هو إعادة الهدوء بعد أزمة حادة دون ايجاد حل حقيقي لها[3].

---

[1] عوض حسن وآخرون، **ثلاثون عاما من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية-العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 33.

[2] ابن فارس، أحمد ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ط 8، 1979، 438-439.

[3] **معجم عبد النور المفصل (فرنسي – عربي)**، (بيروت: دار العلم للملايين،1995)، ص 293.

ثانيا/ التطبيع اصطلاحا: يتفاوت تعريف المفهوم من باحث إلى آخر ومن دراسة إلى أخرى بحسب نظرة الباحثين والدارسين لها، فمنهم من يرى أنها تبادل زيارات وعلاقات ومنافع بين المؤسسة العربية والمؤسسة الصهيونية، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أم ثقافية. ومنهم من يرى أنها المشاركة في أي مشروع محلي أو إقليمي أو دولي بشكل مباشر أو غير مباشر بين العرب أم الفلسطينيين أفرادا كانوا أم مؤسسات فالتطبيع بمشروع إقامة الكيان الغريب في هذا الوطن كي تسيطر أوروبا التجارية على الوطن العربي[1].

المطلب الثاني: مظاهر وآثار التطبيع

أولا: مظاهر التطبيع

هناك مظاهر عملية في التطبيع لا تخفى على أحد، ولعلها توحي بتلاقي الإرادة العربية الإسرائيلية على تجاوز حالة التطبيع غير المعلنة ومن هذه المظاهر الزيارات المتبادلة المعلنة بين القيادات إسرائيلية وأخرى عربية وخصوصا زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لسلطنة عمان في أكتوبر من العام الماضي وسماح دول الخليجية لوفود رياضة بدخول أراضيها كما أن هناك زيارات أخرى أخذت طابعا أقرب للعلني والتي يعزوها مراقبون إلى رغبة الإدارة الأمريكية في جس النبض العربي قبل إعلان مبادرة السلام وسعي الإسرائيليين لتطبيع العلاقات مع الدول العربية وتجاوز الإدارة الفلسطينية في خطوة تهدف لفصل المسارين بعضهما عن بعض أو للضغط على الفلسطينيين لخفض سقف التطبيع تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط بمصر الذي ضم سبع دول من بينهما إسرائيل بالإضافة إلى فلسطين وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن ومصر هو الآخر له دلالة كبيرة في موضوع اذ إن له وفق ما يرى بعضهم أهدافا سياسية أكبر من الأهداف[2] الاقتصادية فمن أهدافه إنشاء سوق غاز إقليمية تضمن تأمين العرض والطلب للدول الأعضاء بما يعني تأمين وصول الغاز الإسرائيلي للعرب والأوروبيين دون اعتبار لإرادة الشعوب الرافضة للتطبيع ولمشروعية هذه الصفقات باعتبارها أن إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية تزامنت مظاهر التطبيع العربي الاسرائيلي مع سياقات ودوافع تهدف إلى الدفع بعجلة التطبيع نحو الأمام بصيغ مختلفة في ظل حالة من الضعف والصراعات العربية مع إيران واستثمار الإدارة

[1] سمارة عادل، **التطبيع يسري في دمك**، دار الأبعاد، بيروت، لبنان، 2010، ص 7-8.

[2] وحدة الرصد والتحليل **التطبيع العربي مع الكيان الاسرائيلي إلى أين؟**مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2019/01/24، ص 2.

الأمريكية للخلاف العربي الإيراني من أجل إحداث مقاربة مع إسرائيل كما تتزامن من هذه المظاهر مع تصريحات إسرائيلية وعلى رأسها تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي يرى أن هناك مصالح مشتركة بينهم وبين دول عربية أخرى تهدف إلى التعاون في مجالات التقنيات والمياه والزراعة والطب وغيرها ويراها آخرون لمواجهة الخطر الإيراني في المنطقة كما تأتي كذلك في ظل خلاف عربي عربي وخاصة الخلاف الخليجي إضافة إلى اشتداد الأزمة في دول الربيع العربي التي ولدت حالة من الانقسام العربي واحدثت نوعا ما من الهرولة نحو التطبيع إضافة إلى الخلاف الفلسطيني الفلسطيني القديم الذي يكمن بين خيارين المقاومة الذي تتبناه حماس والتسوية الذي تتبناه فتح [1] لعقود عديدة اعتبرت الدول العربية إسرائيل دولة عدوة، والتزمت رفض كل أشكال التطبيع معها، قبل التوصل إلى حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية. وفتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدتي السلام مع إسرائيل عام 1979 على نحو منفرد، من دون اشتراط السلام بحل القضية الفلسطينية، أساس الصراع مع الصهيونية، ووقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل عام 1993، ووقّع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل عام 1994 ومع ذلك، ظل الموقف العربي متماسكا نوعا ما بخصوص تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فلم يسهم السلام الأردني والمصري مع إسرائيل في حل القضية الفلسطينية، ولا اتفاق أوسلو؛ فقد ازدادت إسرائيل تطرفا، وزادت في حدة ممارساتها الاحتلالية. وأصبح من الواضح أنه لا علاقة للتطبيع بحل القضية الفلسطينية، وأن من قام بذلك فلأسباب تخصه، لا علاقة لها بتحقيق العدالة في فلسطين، وأن إسرائيل فهمت التطبيع على أنه قبول لها بصهيونيتها وعنصريتها وسياستها الاستيطانية.

وفي مارس 2002، تبنت قمة بيروت العربية مبادرة [2] السلام التي أطلقها الملك السعودي الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، وطرحت سلاما كاملا مع الدول العربية، بشرط انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة في يونيو 1967، بما في ذلك الجولان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. ورغم وجود تاريخ طويل من العلاقات السرية بين دول عربية عديدة وإسرائيل، واستمرار إسرائيل في رفضها بنود

[1] مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مرجع سابق، ص 3.

[2] وحدة الدراسات السياسية، **التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 21 حزيران/ يونيو 2020، ص 2.

مبادرة بيروت العربية فإن خطوات التطبيع أخذت منحى متسارعا وعلنيا في الآونة الأخيرة. ويجري هذا، التطبيع على عدة مستويات اقتصادية وتجارية وأمنية وعسكرية وثقافية ورياضية. فقد تنامى نسق التطبيع التجاري والاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية بوضوح خلال السنوات الأخيرة. فوفقا لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، قُدر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو 7 مليارات دولار أمريكي سنويا من بينها أكثر من مليار دولار أمريكي لدول الخليج العربية. وتمثل أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 7 في المئة من إجمالي الصادرات و6 في المئة من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات[1].

ثانيا: آثار التطبيع

أولا: فلسطين

1- الجانب السياسي:

من أبرز المبادئ اليهودية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين العمل على عدم تمكينهم من إقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ لأن إقامتها يعني وجود منافس حول الشرعية المرتبطة بالأرض التي يعيش عليها اليهود، وأخطر من ذلك سياسة استيعاب الشعب الفلسطيني عن طريق:

- استيعاب الفرد معنوياً وحضارياً سواء بإيجاد الاحترام والانتماء العربي أو بإيجاد الإعجاب بالحضارة اليهودية[2].
- تشجيع زواج العربي باليهودية وخاصة الشرقية مع مخالفة ذلك لمبادئ النقاء اليهودي ولكن ذلك قد يؤدي في الأمد البعيد إلى إضعاف العنصر الفلسطيني.
- الاستئصال العضوي وله وسائل متعددة كالقتل أو الطرد أو التشجيع على الهجرة الدائمة.

وإذا نظرنا إلى فصائل المقاومة الفلسطينية، فإنها تجد نفسها في مأزق، كلما وجدت الدول العربية تهرول باتجاه الكيان الصهيوني غير عابئة بما تجره هذه الهرولة من تنسيق أمني عالٍ مع الكيان الصهيوني في المجال

[1] **" Neighbours Arab it's with Trade s'Israel Assessing ",** TonyBlairInstitute for Global Change0/6/14 on accessed, 2018/8/14, Assessing Israel's Trade With Its Arab Neighbours | Institute for Global Change

[2] عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، 30 يوليو 2016، ص 15.

الأمني والاستخباراتي خصوصاً، مما يضرها وهذا بدوره يقطع كثيراً من طرق الإمداد للمقاومة الفلسطينية، سواء العسكرية أو التموينية، كما تقلل مساحة الوجود للفصائل الفلسطينية على التراب العربي، ومن ثم يقطع سبيل التواصل بين الخارج والداخل لهذه الفصائل[1].

2- الجانب الاجتماعي:

سعى اليهود للتقليل من تكاثر المسلمين في فلسطين (عام 1948م) خاصة وبقية الأراضي المحتلة بوسائل متعددة كنشر الأمراض الجنسية وترويج مواد استهلاكية وأدوية تؤدي إلى العقم، وقد صرح وزير الصحة الفلسطيني السابق عبد العزيز شاهين عن اكتشاف ما يقارب العشرين طناً من علكة لبان تسبب العقم كانت توزع داخل فلسطين المحتلة.

ثانيا: مصر

1- الجانب السياسي:

تم عزل مصر عن محيطها العربي فلم يكن لها دور في أحداث عظام وقعت بعد توقيعها لاتفاقية (كامب ديفيد) كتدمير المفاعل النووي العراقي وقمع اليهود للمقاومة الفلسطينية واللبنانية بشراسة ودعمهم لإثيوبيا ولحركة التمرد في جنوب السودان وغيرها من الأحداث، أما على الصعيد الداخلي فقد كشفت المخابرات المصرية عدداً من شبكات التجسّس (الإسرائيلية)، أغلبها على صلة مباشرة بسفارة "إسرائيل" منها -على سبيل المثال- الشبكة التي كانت برئاسة المستشار العسكري (الإسرائيلي) بالسفارة، والتي كشفت في أوائل أغسطس 1985م، وكانت تضم عدداً من أعضاء البعثة الدبلوماسية (الإسرائيلية)، وبعض الباحثين "بالمركز الأكاديمي الإسرائيلي"، وأمريكيين يعملان بهيئة المعونة الأمريكية، وسويدياً يعمل وسيطاً في صفقات الأسلحة، وثلاثة مصريين، وكانت هذه الشبكة تستخدم محطة لاسلكية متطورة داخل سفارة العدو، لتبليغ رسالة يومية عن أحوال مصر، بينما يتم نقل التقارير والأفلام والصور والخرائط إلى (إسرائيل) عبر الحقيبة الدبلوماسية، وكذلك قام ضباط "الموساد" بالسفارة (الإسرائيلية) بالقاهرة، بتجنيد عدد من الطلاب عن طريق بعض أقاربهم

[1] عادل راجحي، مرجع نفسه، ص 18.

العاملين بالسفارة، وتشجيعهم على السفر إلى (إسرائيل)، حصل مقابلها أقاربهم على مكافآت مجزية نظير تجنيدهم.

2- الجانب الثقافي:

نشر المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الانترنت يوم 30 مايو 2005م، بحثاً بعنوان مراكز الأبحاث والمؤسسات العاملة في خدمة التطبيع والإستراتيجية الصهيونية، وهذه مقاطع من البحث:

ضمن الإطار التطبيعي أقيمت في مصر ستّ وثلاثون مؤسّسة علمية أمريكية، وثقافية "إسرائيلية"، مثّلت وتمثّل مظلّة رسميّة لاختراق الشخصية العربية، والتجسّس على قطاعات المجتمع كافّة، ومن ذلك –مثلاً– النشاط الذي يقوم به "مركز البحوث السياسية" في كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، الذي يجري كثيراً من الأبحاث بتمويل من "مؤسّسة فورد"، وكذلك نشاط "مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام"، و"معهد التخطيط القومي" وغيرها من المؤسّسات العلمية، وبغية اختراق العقل العربي وعناصر المجتمع العربي أُنشئ في مصر عام 1982 م "المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة"، الذي لعب ويلعب دوراً خطيراً في مجال التمهيد للتطبيع، ونظراً لكونه الأخطر في ميدان إستراتيجية العدو على الأصعدة الأمنية والثقافية والعلمية، فقد توالى على إدارته عدد من أبرز المتخصصين في الدراسات الشرقية والعربية، الذين يرتبطون بعلاقات عضويّة مع أجهزة المخابرات (الإسرائيلية)، ومع مراكز التخطيط الاستراتيجي في الكيان الصهيوني حيث ركّز المركز جهوده خلال مدة ماضية للحصول على معلومات عن طلبة كليات العلوم والهندسة في جامعات مصر، لمعرفة آخر ما توصل إليه الطلبة النابغون من اختراعات جديدة، فاختير عشرة اختراعات وضعها "مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة" تحت المجهر، ووجّه بشأنها رسالة إلى السفير الإسرائيلي بالقاهرة كتب فيها:[1]

والمؤسّسات والهيئات الأمريكية، التي تمثّل بؤراً تطبيعية في جسد المجتمع المصري لا حصر لها، وسوف نقدّم هنا أكثر هذه المؤسّسات والهيئات شهرة وأكثرها خطراً وهي:

أ- الجامعة الأمريكية في القاهرة.

ب- المركز الثقافي الأمريكي في مصر.

[1] عادل راجحي، مرجع سابق، ص 19-20.

ج– مؤسسة فورد: يرى باحثون منصفون أنها من أخطر مؤسسات التغريب العالمي الأمريكية، وقد انفردت بتمويل (أبحاث ودراسات الشرق الأوسط) وعبر هذه المؤسسة تقوم وكالة التنمية الأمريكية: (aid) بتخصيص حوالي مئة مليون دولار سنوياً لمركز البحث العلمي والجامعات المصرية منذ نهاية السبعينات وحتى اليوم.

3– الجانب الاجتماعي:

أ– ازدياد أعداد المصابين بمرض السرطان بسبب الكثير مما يتم استيراده من الكيان الصهيوني.

ب– انتشار المخدرات بشكل كبير بين فئات المجتمع كلها.

ج – السماح بدخول اليهوديات بأعداد كبيرة بزعم تنشيط السياحة فقمن بنشر الأمراض واقترنت الكثير منهن بشباب مصريين حتى بلغ عدد الزيجات أكثر من عشرين ألفا زواجاً مختلطاً.

د– ظهور جماعات منحرفة من الشباب تحمل عقائد باطلة كمن يتسمون بعبدة الشيطان[1].

4– الجانب الاقتصادي:

يعد هذا الجانب من أبرز الجوانب التي يحرص عليها اليهود لأهميته، وقد وقعوا مع مصر على اتفاقية الكويز في 2004 م لإقامة المناطق الصناعية (في طور التأهيل) وهذه الاتفاقية هي تطبيق للقسم التاسع من اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكا والكيان الصهيوني المبرمة عاما 1985م فقد وافق الكونجرس الأمريكي على إعطاء الرئيس الأمريكي الأذن بالسماح لمصر والأردن بتصدير منتجاتهما إلى أمريكا دون دفع رسوما جمركية بشرط احتوائها على مكون إسرائيلي بنسبة 11,7 % كحد أدنى، وهي تشمل كل الصناعات والسلع وقد تم في مصر استبعاد أهم المناطق الصناعية التي تنتج الملابس الجاهزة كمدينة المحلة الكبرى (قلعة النسيج في مصر) ومدينة 6 أكتوبر والتي يوجد فيها أكثر من 200 مصنع وغيرها من الأماكن فلا تشملها الاتفاقية ومن أبرز الأثار السلبية لهذه الاتفاقية أنها لم تحدد الحد الأقصى للمكونات الإسرائيلية الداخلة في المنتجات، وهي ستساهم في زيادة الكساد للمصانع المصرية وستمكن اليهود من اختراق منظومة المعلومات الخاصة بالصناعة المصرية وستدخل غالب الأرباح الناتجة منها للخزينة اليهودية وستتسبب في هروب رؤوس الأموال العربية وستقضي على حلم السوق العربية المشتركة، ومن أبرز المستجدات في الجانب الاقتصادي قيام

[1] عادل راجحي، مرجع سابق، ص 21.

شركة(EMG) الصهيونية – المصرية المشتركة بالتوقيع على صفقة لشراء الغاز الطبيعي مع وزير البترول المصري (سامح فهمي) وشركتين حكوميتين تعملن في مجال الغاز في مصر حيث سيتم سنويا شراء 7 ملايين متر مكعب من الغاز الطبيعي المصري ولمدة عشرين عاما بقيمة 2,5 مليار دولار تقريبا ثم بيعه بعد ذلك إلى شركة الكهرباء(الإسرائيلية)[1].

ثالثا: الأردن

1- الجانب السياسي:

كانت اللقاءات بين الملك حسين واليهود مستمرة عن طريق الوسطاء منذ العام 1950م ثم تطورت حتى بدأ اليهود يبلغون الملك حسين بمحولات اغتياله 1958م عن طريق بريطانيا، وفي عاما 1960 ما اغتيل رئيس الوزراء الأردني المجالي وكان المستهدف هو الملك حسين، وكانت أصابع الاتهام تتجه إلى سوريا فقام الملك حسين بنقل جزء من قواته المرابطة على حدوده مع فلسطين إلى حدوده مع سوريا وأكد على اليهود بعدما استغلال ذلك، ولكنه عدل عن الفكرة فيما بعد، ثم كان اللقاء الأول للملك حسين مع المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية في سبتمبر عام 1963م ثم تابعت اللقاءات إلى أن التقى الملك حسين مع موشي ديان في لندن عام 1977م.

2- الجانب الاقتصادي:

بعد أن وقع الأردن على (اتفاقية الكويز) مع الكيان الصهيوني عام2003 م، هبط الميزان التجاري الأردني مع الكيان الصهيوني من 24 مليون دولار عام 1999م إلى عجز بقيمة 26 مليون دولار عام 2003م وقد تسببت هذه الاتفاقية بخسارة كبيرة لكثير من مصانع المواد الكهربائية وزيادة نسبة البطالة أيضا.

رابعا: موريتانيا

وضع موريتانيا الجغرافي وثقلها السياسي الهش جعلها دوما بعيدة عن الصراع العربي والاسلامي مع الكيان الصهيوني، إلا أن نظام معاوية مد جسور العلاقة مع الكيان الصهيوني , وجعل من بلده أول بلد عربي خارج دول الطوق يكسر حاجز التطبيع مع الصهاينة، ليكون ثالث نظام عربي بعد مصر والأردن يقيم علاقات

[1] عادل راجحي، مرجع سابق، ص 22.

دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني ولعلنا نقول إن علاقات موريتانيا مع الكيان الصهيوني تفوقت واتسمت بدفء مستمر لم تشهده علاقات الكيان مع أية دولة عربية أخرى ففي نوفمبر 1995م وقعت موريتانيا اتفاقا تعترف فيه بالكيان الصهيوني وتقيم علاقات معها وفي أكتوبر 1998م زار وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني الكيان الصهيوني حيث عقد محادثات مع (رئيس الوزراء الصهيوني السابق) بنيامين نتانياهو ثم أقامت موريتانيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الكيان الصهيوني في أكتوبر 1999م وفي ذات العام تواردت الإنباء عن سماح النظام الموريتاني بدفن نفايات نووية من الكيان الصهيوني في البلد في صفقة لم يتم الكشف عن جميع أبعادها وقد زار وزير الخارجية ولد عبدي الكيان الصهيوني في مايو 2001 م اجتمع خلالها مع (رئيس الوزراء الصهيوني) أرييل شارون ووزير الخارجية شيمون بيريز وفي أبريل 2002م قاومت الحكومة الموريتانية الضغوط لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني بسبب حملته العسكرية الإجرامية على الفلسطينيين في الضفة الغربية مع أن مصر قد اضطرت تحت الضغوط الشعبية إلى سحب سفيرها من الكيان الصهيوني وتبعتها في ذلك الأردن وفي مايو 2005 م أجرى (وزير الخارجية الصهيوني) سيلفان شالوم محادثات مع مسؤولين بارزين في الحكومة الموريتانية[1].

خامسا: المغرب

يمثل النظام المغربي حالة فريدة في التطبيع من خلال أدواره التاريخية في تسهيل الاتصالات الاسرائيلية العربية بالمنطقة منذ بداية الستينات حيث كان يعمل على تهجير المغاربة اليهود إلى الكيان الصهيوني مقابل رسوم مالية بالدولار ويشكل حجم الجالية اليهودية الكبير وسيلة تواصل دائم بين الجانبين حيث يوجد حوالي مليون يهودي مغربي بالكيان الصهيوني و300 ألف يهودي مقيم بالمغرب وهو أكبر عدد لطائفة يهودية في دولة عربية كما يوجد في المغرب عدة جمعيات يهودية تعمل في مجال التطبيع مع الكيان الصهيوني كجمعية هوية وحوار التي تأسست عام 1974م والتجمع العالمي لليهودية الذي تأسس عام 1985م والمركز العالمي للأبحاث حول اليهود المغاربة الذي تأسس عام 1995 م ثم الاتحاد العالمي لليهود المغاربة الذي تأسس في 3 مايو 1999م وقد قام النظام المغربي بدور كبير في اتفاقية (كامب ديفيد) ففي اللقاء التمهيدي بين الحسن

[1] عادل راجحي، مرجع سابق، ص 23.

الثاني وموشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك الذي سأل الملك متعجبا عن كيفية عمله كمنسق بين الكيان الصهيوني والدول العربية أجاب الملك بكل سهولة أنه لو علم بوجودك هنا فلن يطيح هذا العمل بي عن العرش والسبب شعبيتي الكبيرة بين اليهود ثم تلا ذلك عدد من الاجتماعات بين (موشي ديان) و حسن التهامي أحد ضباط ثورة يوليو وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي مبعوث الرئيس السادات في مدينة (أفران) بالمغرب سنة 1977م.

وأخيرا لا يخفى ما أعلنته غالب دول الجامعة العربية بما فيها بعض دول الخليج عدم التزامها بالمقاطعة الاقتصادية للكيان اليهودي وذلك عام 1994 م، إلا أن بعضها ما زال ملتزما بشيء يسير منها وهذه المقاطعة هي التي كبدت اليهود بين عامي 1948م إلى 2004 م ما يقرب من مئة مليار دولار وما وصفته الصحافة الأميركية بهدف إعادة تأهيل الكيان الصهيوني عالميا وهو هدف يتطلب تحقيق أمرين الاول إنهاء المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والثاني إشاعة جو يطمئن الشركات العالمية إلى إن السلام في الشرق الاوسط أصبح حقيقة لا رجوع عنها حتى تقبل على الاستثمار في الكيان الصهيوني ففي ثلاث سنوات تقريبا تم تحقيق هدف إعادة تأهيل الكيان الصهيوني عالميا، على محورين:

المحور الأول: إقامة علاقات دبلوماسية مع بلدان كانت لا تقيم علاقات مع الكيان الصهيوني بسبب الصراع العربي الصهيوني وخلال عام واحد بعد توقيع اتفاقية أوسلو أقام الكيان الصهيوني علاقات دبلوماسية مع 20 دولة وبعد ذلك استمر يقيم علاقات مع بلدان أخرى وكان واضحا أن الكيان الصهيوني يولي بلدان جنوب شرقي آسيا اهتماما خاصا[1].

المحور الثاني: فهو أن البلاد التي كانت تلتزم قوانين المقاطعة العربية للكيان الصهيوني أخذت تفتح أسواقها للبضائع الصهيونية وتقيم مع الكيان الصهيوني مشاريع مشتركة وعلى سبيل المثال زادت الصادرات من الكيان الصهيوني للبلدان الأسيوية بعد سنة واحدة من اتفاق أوسلو بمقدار 23 في المئة وأصبحت تعادل حوالي 13 في المئة من مجمل الصادرات الصهيونية بعدما كانت اقل من8 في المئة ولقد ازداد حجم التبادل التجاري بين الكيان الصهيوني وكوريا الجنوبية حوالي 50 في المئة ما بين 1994-1996م، كما أصبحت الصين مستوردا

[1] عادل راجحي، مرجع سابق، ص 24-25.

رئيسيا للسلاح والتكنولوجيا الصهيونية وكذلك فإن الشركات الآتية قامت ببناء مصانع أو مراكز لها في الكيان الصهيوني بعد عام 1994 م ولقد أتت هذه الشركات إلى الكيان الصهيوني لأنها ترى في اقتصاد الكيان الصهيوني شريكا في التمويل والاستثمار والبحث العلمي، وهي لا تقيم مصانعها في الكيان الصهيوني من أجل سوقه المحلي، ولكن لإنها تستخدم سوق الكيان الصهيوني بوابة لأسواق الشرق الأقصى أولا، وأسواق الشرق الأوسط ثانيا، وهكذا بينما كان حجم الاستثمارات الأجنبية في الكيان الصهيوني عام 1991م لا يتعدى 400مليون دولار اصبح عام 1996 م حوالي 2.9 بليون دولار وهذا يعني أن حجم الاستثمار الأجنبي في الكيان الصهيوني في العام 1996م كان حوالي أربعة اضعاف حجمه في مصر.

المطلب الثالث: أشكال وأهداف التطبيع

تتعدد وسائل التطبيع بين الدول تبعا للظروف والدوافع المتعلقة بظروف الدول التي تعمل على تطبيع العلاقات فيما بينها فالتطبيع بدأ بين الصين والولايات المتحدة بدبلوماسية البنج بونج في الوقت الذي بدأ فيه بين أمريكا ولإيران بإدخال السجاد العجمي والفستق الى الولايات المتحدة وبغض النظر عن البدايات فإن التطبيع بين الدول مهما كان مظهره فإنه يندرج تحت أنماط هي:

1- التطبيع السياسي: وهو مجموعة الإجراءات التي تباشرها الحكومات في العادة لإعادة العلاقات السياسية بين الدول إلى سابق عهدها قبل الانقطاع ويندرج ضمن التطبيع السياسي التنسيق الأمني والزيارات او اللقاءات السرية والعلنية بين ممثلي الدول وتبادل الرسائل وإجراء المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسي وأحيانا المصافحة او الالتقاء على هامش المؤتمرات الدولية ويباشر التطبيع السياسي اليوم بواسطة وسائل الاعلام وذلك من خلال الاعلانات والبيانات التي تعلنها الدول إزاء بعضها بعضا خاصة تلك التي تتضمن توجهات او إشارات إيجابية تصدر من دولة تجاه دولة أخرى[1].

2- التطبيع الاقتصادي: و هو عملية التطبيع الاقتصادي والتجاري تشكل ابرز التجليات إعادة العلاقات الى طبيعتها بين الدول ويدخل ضمن هذه العملية جميع الاتفاقات التجارية وتنفيذ مشاريع الاقتصادية والانمائية المشتركة وبروتوكولات التعاون في مجال إنعاش البنى التحتية وكذلك إجراء الابحاث المشتركة

[1] غسان حمدان، **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، دار الأمان، بيروت، ط1، 1989، ص 90- 94.

في المجالات الزراعة والبيئة والتنقيب عن الخامات ويعد التطبيع الاقتصادي الان من اهم المجالات التي يجري من خلالها التطبيع العلاقات بين الدول وفي هذا المجال لا تضطلع الحكومات وحدها بمسؤولية التطبيع الاقتصادي خاصة مع سيطرة هدا القطاع على الكثير من المجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في[1] دول ويذهب الباحثون إلى اعتبار أن الشبكات العلاقات الاقتصادية تشكل اليوم إحدى آليات التطبيع العلاقات الدولية وسببا مهما في رسوخها وتطورها.

3- التطبيع الثقافي: وهذا النوع ربما يعد الحلقة الأشد خطورة في إعادة العلاقات بين الدول إلى حالتها الطبيعية لارتباط الثقافة بالضمير الجمعي لشعوب، فمن الثقافة تتشكل مواقف الناس ورؤيتهم للعلاقات، ومواقفهم إزاء القضايا المشتركة، ومن هنا تلجأ الدول على نشر ثقافتها والتأثير في ثقافات الدول والشعوب الأخرى قصدا من أجل استمالة الشعوب المستهدفة في التطبيع، وردم الفجوات السياسية بين الشعوب[2].

أهداف إسرائيل من التطبيع:

تتمثل حركة التطبيع بالنسبة لإسرائيل الدعامة الرئيسية للتغلغل في المنطقة العربية، لأنه (التطبيع) أكثر استقرارا من أي ترتيبات أمنية كالمناطق المنزوعة السلاح، ووضع قوات دولية وغيرها من الترتيبات الأمنية، فالتطبيع يبقى العامل الحاسم على المدى البعيد في تحقيق الظروف المؤهلة لتنفيذ أهدافها منها الاستراتيجية مثل:

- إعادة كتابة التاريخ الحضاري للمنطقة العربية، عبر تزييف الحقائق والبديهيات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاستعمارية الاستيطانية التي أقحمت إسرائيل في الوطن العربي والسعي الكبير من وراء ذلك إلى تناسي القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى أراضيه المحتلة غضبا.
- التوقف عن تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية للكيان الصهيوني، بما في ذلك الوارد منها في بعض الكتب المقدسة كالقران الكريم، حيث كثفت إسرائيل جهودها العلمية لرصد وتسجيل وتحليل المفاهيم الاسلامية المؤثرة في الصراع مع " الصهيونية " كأحد أبرز وجوه العناصر البنائية للذهنية العربية.

[1] عادل حسين، **التطبيع المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.

[2] علي جبلي، **التطبيع الخليجي أبعاد تحقيق اختراق صهيوني جديد في البنية الثقافية العربية**، أوراق سياسية العدد 57، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تركيا، 2021/12/27، ص 12.

- أن تصبح الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية مرجعية علمية للمنطقة بأسرها، بحيث تؤسس للمشروع الصهيوني الموجه إلى الثقافة والهوية الحضارية للمنطقة العربية بأكملها.
- إحداث التفكيك والفوضى داخل كل بلد عربي عبر تأجيج روح التناجر بين المنتمين للأديان والطوائف والمذاهب والجماعات المختلفة من جهة، ومحاولة تحقيق السيطرة الثقافية والعلمية والتقنية من جهة أخرى.
- تدمير المقومات الذاتية الثقافية والحضارة العربية، ولهذا فهو في نظر خبراء إسرائيل وباحثيها وقادتها العنصر الاهم والاكثر إلحاحا في فرض الهيمنة على العرب، وجعلهم يستسلمون نهائيا تعبيرا عن الهزيمة الحضارية[1].

المبحث الثاني: مفهوم الأمن

يشكل الأمن رافدا معرفيا رئيسيا لموضوعات علم السياسة والعلاقات الدولية، نسبة لارتباطه بالدولة واستمراريتها، وكذا تعدد مستويات تحليله وموضوعاته المرجعية، ولكونه أيضا أحد أهم محددات خيارات السياسة الخارجية كمسارات التكامل والاندماج الدولي أو بناء النظم الدولية أو تشكيل الأحلاف الدولية وحتى الحروب والصراعات الدولية، حيث تزداد أهميته الأكاديمية والعملية باختلاف سمات السياسة الدولية وكذا اختلاف المناطق الجغرافية في العالم.

ويعد مفهوم الأمن الهاجس الأكبر لدي الكثير من المفكرين وصناع القرار على حد سواء، حيث مثل ضمان البقاء والأمن والاستمرار أولوية السياسة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أنه مصطلح غامض إلا أنه مصطلح خلافي بالأساس غير أنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة، وهو ما ذهب إليه روني ليبشتز **Ronnie D. Lipschutz** في قوله: "بوجود ليس فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضا صراع حول الأمن بين المفاهيم".

المطلب الأول: تعريف الأمن

أولا/ الأمن في اللغة: لقد جاء مفهوم الأمن في اللغة العربية معانيه في القرآن الكريم، هو عكس الخوف والفزع، فهو الطمأنينة بعدم توقع أو حدوث مكروه، اشتق الأمن من فعل: أَمِنَ، يَأْمَنُ، أَمْناً، وآمَان، أي اطمئنان ولم يخف فهو آمن.

[1] عبد الرحمن نحاس، **التطبيع مع إسرائيل.. ما هي أشكاله وأهدافه**، الأيام السورية، 4 نوفمبر 2020.

يعني الأمن عند ابن منظور (الأَمْنُ: ضدُّ الخوف، والأَمَنةُ: الأَمْنُ، ورجل أَمَنةٌ للذي يُصَدِّقُ كل ما يسمعه ولا يُكَذّبُ بشيء، ورجل أَمَنةٌ إذا كان يطمئن إلى كل الناس ويثق بهم، واستأمن إليه: دخل في موضع الأمْن، والْأَمِنُ: المستجير ليأمن على نفسه، الأَمَانةُ والأَمَنةُ: نقيض الخيانة، لأنه يُؤَمَّنُ أذاه)[1].

أما الفيروز أبادي فهو يرى بأن: (الْأَمْنُ وَالْآمِنُ كصاحب: ضد الخوف، والْأَمَانَةُ وَالْأَمْنَةُ: ضدّ الخيانة، وقد أمنه: كسَمِعَ وأَمَّنه تُأمينا وائتمنه واستأمنه، فهو أمينٌ وأُمانٌ... وآمن به ايمانا: صَدَّقهُ، والإيمانُ: الثقة، واظهارُ الخضوع، والأمينُ: القويُّ، وناقة أمونٌ، وثيقة الخلق واعطيته من آمِنَ مالي أي من خالصه وشريفه)[2]

ونجد أغلب آيات القرآن الكريم تربط الأمن بين الأمن والخوف:

قال الله تعالى: **"وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ"** النساء الآية 83.

قال الله تعالى: **"فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"** قريش الآية 4-5.

قال الله تعالى: **"وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ"** النور الآية 55.

وبهذا تكون الشريعة الإسلامية قد نظمت للإنسان حياة بصورة تحقق له الأمن كفرد من أفراد المجتمع حتى يتحقق لهذا الأخير أمنه سواءا كان داخليا أو خارجيا.

ثانيا/ الأمن اصطلاحا:

اتفق الواقعيون على أن الأمن هو الهدف الدائم للسياسة الخارجية للدول، رغم أنهم اختلفوا في أهمية مقارنته بالأهداف الأخرى كالقوة والثروة، خاصة وقد ارتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وأن ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواءا تقليدية أو حديثة[3].

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص 140-141.

[2] رابعة بن ناصر الأنصاري السياري، **الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة والقضايا المعاصرة**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص 19-20.

[3] صليحة كبابي، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، ديسمبر 2012، ص 233.

يرى **كينيت والتز** "أن الأمن هو الهدف الأول للدولة والذي يشجعه النظام الدولي، لأنه بضمان بقائها تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار والمصلحة والقوة."

ويؤكد **هانز مورغانثو Hans J Morgenthau "**أن توزان القوى هو أحسن البدائل الممكنة لتحقيق الأمن في نظام دولي ميزته الفوضى وتضارب المصالح، وهو نفسه ما ذهب إليه غايات معاهدة واستفاليا."

ويرى كذلك الواقعيون في الأخطار العسكرية أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية، وعليه فإنّ الدراسات الأمنية حسب " **والتز** " يجب أن تركز على دراسة التهديد واستعمال ومراقبة القوة العسكرية[1].

وأن مفهوم الأمن مرتبط بمفهومين أساسين:

أ- **المصلحة الوطنية**: حيث أن الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية.

ب- **زيادة حجم القوة**: يعني زيادة قدر القوة الوطنية.

و يدخل تحليل **كينيث والتز** ضمن الواقعية الدفاعية و يفترض أن القوى العظمى هي ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشبعة بإرادة القوة، و إنما هي مدفوعة بواسطة السعي الحثيث وراء أهداف الحفاظ على البقاء القومي و تحقيق الأمن، في بيئة مليئة بالريبة و احتمالات القابلية الشديدة للحرب، ومن ثم السلوك الدولي نتيجة لطبيعة البنية الدولية القائمة، التي تتفاعل ضمنها الدول، و بالتالي، إذا كانت الطبيعة الإنسانية هي السبب العميق في المنافسة الأمنية في النظرية الواقعية الكلاسيكية لكل من **توماس هوبز** و**هانس مورغنتو**، فإن الفوضى هي سبب المنافسة الأمنية و البحث عن القوة في النظرية الواقعية الجديدة **لكنيث والتز**.[2]

اقترن المنظور الليبرالي للأمن بكتابات " **مايكل دويل" Michael W. Doyle** و "**بروس راست" Bruce Rust** اللذان اعتمدا المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني، لأن تكريس أطر السلام الدائم يتوقف حسلها على نشر وترسيخ الديمقراطية على مستوى بنى النظام الدولي، والتي من شأنها صياغة

[1] Walt, Stephen M. '**The Renaissance of Security Studies**', International Studies Quarterly, 35, 1991, p. 212.

[2] حمد بن محمد رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، (أطروحة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011، ص42.

سياقات ومضامين جديدة للسياسة الدولية قائمة على التعاون وليس حالة الصراع الدائم التي افترضها الواقعيون، ومن هنا تبرز أفكار كانط كمرجعية فكرية لأنصار هذا الاتجاه، لا سيما إمكانية إقامة السلام التي أورجها في كتابه "مشروع السلام" وضمنها بعض الشروط، مثل بداية تحول الإدراك في الوعي الفردي و إقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب، وليس الإكتفاء بالسعي لتنظيمها كما نادى بذلك " **هوغو غروسيوس**" **Hugo Grotius**.[1]

ويستند التصور الأمني لهذا الاتجاه على فكرة السلم الديمقراطي الكانطية والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، وهي الفكرة التي تباناها "**وودرو ويلنسون**" في مبادئه الأربع عشر.[2]

يتفق البنائيون على تصور الأمن كبناء اجتماعي، أي أنه يعني قضايا وأمور مختلفة في سياقات مختلفة وليس واقع موضوعي معطى غير متغير كما أورد الواقعيون، وهو ما تؤكده ريتا **توراك Rita Taureck** يبنى بشكل اجتماعي.

ويتصور البنائيون الأمن كموقع للمفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحليين بشكل خاص فالقادة السياسيين يحملون تصورات مختلفة عما يعتبر تهديدا وما يدرك على أنه أمن، وبدلا من تصور الأمن في مستوى النخب، يشير البنائيون على ضرورة دعم الرأي العام والجماهير في إحداث التغيير في الخطاب السياسي الأمني وممارسات السياسة الخارجية.[3]

في مقالته لعام 1991 "الأمن والتحرير"، وصف **كين بوث** العلاقة بين الأمن والإستراتيجية والنظرية النقدية وعرف "الأمن" على أنه يعني عدم وجود تهديدات، أما التحرر فهو تحرير الناس كأفراد وجماعات من تلك القيود المادية والبشرية التي تمنعهم من تنفيذ ما يختارون القيام به بحرية والحرب والتهديد بالحرب هي واحدة

[1] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية (منشورة)، جامعة باتنة، 2007، ص 93.

[2] جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للدراسات والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 414.

[3] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ط1، 2014، ص 68.

من تلك القيود، إلى جانب الفقر وسوء التعليم والقمع السياسي وغيرها ومن تم الأمان والتحرر وجهان لعملة واحدة، كما أن التحرر وليس القوة أو النظام، ينتج الأمن الحقيقي.

وهو ما يجعل من الأمن حسب النظرة النقدية يشتمل على عدد من المجالات والقطاعات التي تتعدى البعد العسكري، وذلك نظرا لظهور مصادر جديدة للتهديدات والتي تستدع العمل لمواجهتها، خاصة من خلال وضع سياسات أمنية جادة وفعالة.[1]

تعارض مدرسة باريس ربط الأمن بخطر غياب الأمن، وترى بأن المشكلة في كيفية فهم وتعريف الأمن، حيث يوصف اللاأمن بالمخاطر والتهديدات، وتدعو إلى معالجة الأمن كتقنية حكومية عبر الاهتمام بعلاقات القوة (ألعاب القوة) وفعل الخطاب، حيث يتعلق الأمن بالشرعية و إضفاء الشرعية على السياسات و الفواعل المهيمنة، وحيث ينظر للأمن في علاقته باللاأمن كصراع سياسي بين الفواعل التي تمتلك القدرة على التصريح (بفعل سلطتها) حول ما يمكن وما لا يمكن التضحية به من جوانب الأمن، ولماذا ينظر للعنف الذي تمارسه هذه الفواعل ذات السلطة كشكل من أشكال الحماية بينما ينظر للعنف الذي يمارسه الآخرون كعدوان ومظهر من مظاهر اللاأمن.[2]

وتشارك مدرسة باريس في مسعى توسيع مفهوم إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية، لكنها تميزت عن غيرها بكونها مهنية تبحث في الحلول العملية، حيث تتكون أساسا من عسكريين و اطارات أمنية يسعون لتقديم تصورات حول مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بعلاقة العقلانية الأمنية بالسلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية، إذ هو مسعى لتقديم خيارات وبدائل لصناع القرار أكثر من كونه سعيا لبلورة اقتراب نظري، حيث ترى بأن الأمننة هي مسار و إجراءات مرتبطة بمجال أمني مشكل من جماعات و مؤسسات مخول لها أو تخول لنفسها تعريف الأمن.

عرفت مدرسة أبريسويتث الأمن معياريا من حيث كونه مفهوما سياسيا قويا لتعبئة الرأي العام وتحريك القوة المادية، ويمكن توجيه هذا السلوك لأجل غايات التحرر (الانعتاق) **Emancipatory ends**،

[1] Richard Wyn Jones, **Security, Strategy, and Critical Theory**, Lynne Rienner Publishers, Inc.1999, P20
[2] Didier Bigo, "**International Political Sociology**" In Williams, D. Paul, *Security Studies An Introduction.* Abingdon, Oxon: Routledge, 2008, p 117.

وهكذا وقع الاهتمام بمفهوم الخطر الناجم عن نشاطات وسياسات بعض الجماعات البشرية التي يمكن أن تهدد السلام العالمي، كالمجاعة والحركات عبر الوطنية وتلوث المياه... الخ.[1]

تركز مدرسة كوبنهاغن على التحليلات الاجتماعية للأمن، عبر اجتهادات "**باري بوزان**" و "**جاب دووايلد**" **Jaab Dewild**، و "**أولي ويفر**"، بالإضافة إلى العديد من المفكرين (**McSweeney ; Huysmans**) الذين يشتغلون بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام.

ويعتبر كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" المرجع الرئيسي في مدرسة كوبنهاغن.[2] حيث انضم فيه " **دووايلد**" و "**أولي وايفر**" إلى "**بوزان**" بغية تطوير الأفكار الواردة في كتاب هذا الأخير " الشعب، الدول والخوف".

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي

كان قيام الدراسات المهتمة بالأمن القومي متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديداً جديداً للمجال الأمني للدول.[3] وقد تحمّل المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية بأهداف سياسية، حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة واستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation – State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي"، وسادت

[1] Fabian Estrada Quero, **DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL SECURITY: Many Theories**, *One World*. Lund University, Spring 2011, p 37.

[2] Barry Buzan, ole waever, Jeap de wilde, **Security: a new framework for analysis**. London Boulder, Lynne Rienner publishers, 1998, p 239.

[3] عبد الله بلقزيز، **الأمن القومي العربي**، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1989.

مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو "الدراسات الإستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول.

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جيداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً. ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق.

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما

قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).[1]

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي. فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة. وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم.

يعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".[2] ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء[3]. أما روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة[4].

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدراً من التخلف النظري للمفهوم. ويذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف، وهي[5]:

[1] Arnold Wolfers, **Discord and collaboration, Essays on International Politics** (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.
[2] Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society** (Kansas: Kansas University Press, 1973), P 35-36.
[3] Henry Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign Policy** (London: Wild Field and Nicholson, 1969), P 46.
[4] Mc.Namara, **The Essence of Security** (New York: Harper Press, 1966), P 149.
[5] Barry Buzan, **People, States and Fear** (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983), P 6-10.

أ– الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب– التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج– ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د– غلبة الدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ– دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

المطلب الثالث: مستويات الأمن

1. الأمن الوطني: يعرّف أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

هناك مدرستان مختلفان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما[1]:

– المدرسة الإستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.

[1] لخميسي شيبي، " **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية"فترة مابعد الحرب الباردة 1991–2008**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ط1، 2010، ص 21-22.

– **المدرسة المعاصرة(التنموية)**: يرى أصحاب هذه المدرسة ان مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، وحتى التدخل العسكري.

2.**الأمن الانساني**: يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد بدلا من الدولة كوحدة للتحليل. ولقد حاول كثيرون تعريف المفهوم إلا أن حدوده كانت أكثر غموض لأننا حينما نتكلم عن أمن الدولة فذلك يعني وجود سياسة أمنية تهدف إلى تحقيق أمن الدولة بجانب أمن الفرد، ولكن كثيرا ما يتعارض أمن الدولة مع أمن مواطنيها وقد تكون هي نفسها مصدرا لتهديدهم فكان لا بد من الفصل بينهما فظهر مفهوم الأمن الإنساني. وكان ذلك في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين بعد أن تأكد قصور المنظور الواقعي في التعاطي مع طبيعة القضايا الأمنية، وضرورة إعادة النظر في المعادلة الأمنية التقليدية خاصة مع تراجع دور الدولة أمام تزايد عدد الفواعل الدولية من غير الدول من جهة والتحول في مصادر التهديد وأشكالها من جهة أخرى. هذه التهديدات هي أكثر مساسا بالحرية وأكثر إثارة للخوف من التهديدات العسكرية، وقد تعجز الدولة عن الإحاطة بها أو حتى التنبؤ والتحكم بها؛ كالأوبئة والأمراض الفتاكة، الفقر، التلوث البيئي، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي... كلها أخطار قد تفوت أخطارها آثار التهديد العسكري المباشر.

ويقول "رولاند باريز":**(PARIS Roland)** "مصطلح الأمن الإنساني واسع ومطاط ويحمل عددا من التقديرات بدءا من الاهتمامات الغذائية إلى بقاء الجماعات...فالأمن الإنساني كالعلامة المميزة لكل أنواع البحوث حول التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد، الجماعات والمجتمعات[1]". والتهديد وفقا للأمن الإنساني ليس من خارج الدولة فقط بل هو من داخل

[1] PARIS(Roland),"**Human Security, Paradigm Shift or Hot Air? “**, In International Security, Vol.26, Automne 2001, P 87-102.

حدودها كذلك (كالنزاعات المسلحة، الصراعات الإثنية...). وجاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 1999 "عولمة ذات وجهين" أن المخاطر على الأمن البشري تتزايد وتصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد السواء.

3. **الأمن الاقليمي:** ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسة ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة.

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية أبرزها[1]:

- المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار، ومنع الحروب.
- مدرسة التكامل ودورها في دفع عجلة الإقليمية، حيث كان لمنظري الوظيفة وخاصة الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.
- مدرسة النظم ومساهمتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

يعرف أيضا الأمن الإقليمي على أنه:" مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم".[2]

4. **الأمن الدولي:** إذا كان الأمن الإقليمي ينحصر في إطار منطقة إقليم معين، فإن الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية.

[1] ناصف حتي، " **النظرية في العلاقات الدولية**"، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985، ص 55.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، " **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**"، ط 1، دار النهضة العربية، لبنان، 2008، ص 123.

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئه الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها، والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو:" النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاؤها وإنما على أساس التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دول يزود بالوسائل الكافية والفعّالة لتحقيق هذه الحماية"[1]، ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.

لتحقيق الأمن الدولي توجب توافر الشروط التالية:

أ. حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد في العلاقات الدولية، إلا في حالتين فقط:

- من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولا عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.
- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصا عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب. احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

ج. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

د. تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السليمة.

إن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي خال من العدوان وخروق حقوق الإنسان أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس الكبير فيما بين الدول الكبرى.

[1] زياد عبي الله مصباح، " **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**"، دار الرواء، ليبيا، 2008، ص 203.

خلاصة الفصل:

يعد الإطار النظري الهيكل الأساسي الذي يقوم عليه أي بحث علمي أكاديمي، و في بحثنا هذا تناولنا في الفصل الأول إطار مفاهيمي و نظري يقوم بتتبع مفهوم التطبيع و الأمن حيث تم طرح جملة من التعاريف لضبط المفاهيم، و معالجة أهم النظريات المفسرة لهم مما تقدم يتضح أنه مهما اختلفت الرؤى والتصورات أو الشكل الذي يتم وضعه لهذا المفهوم يظل فحوى مفهوم التطبيع مع إسرائيل وفقاً للرؤية والمنظور الإسرائيلي واحداً، وهو جعل الوجود اليهودي في فلسطين أمراً طبيعياً. وقد مثّل مفهوم التطبيع بأشكاله وإجراءاته هدفاً إسرائيلياً في الصراع العربي-الإسرائيلي، فهو جوهر السلام والتسوية بالمفهوم الإسرائيلي باعتباره الأسلوب الأمثل لضمان عدم العودة للحرب، ويعمل على القفز عن الجذور التاريخية للصراع والقبول بإسرائيل.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى تاريخ التطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي من حيث مراحل التطبيع وتطوره من السرية إلى العلنية وكذلك نذكر أسباب التطبيع العربي مع إسرائيل ومنه نتعرف على مستقبل التطبيع العربي الاسرائيلي في مبحث ثاني ونتفرع من خلاله إلى ثلاث مطالب وهما العلاقات الإسرائيلية المصرية والعلاقات الاسرائيلية الأردنية والعلاقات الإسرائيلية المغربية.

الفصل الثاني: التطور التاريخي للتطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي

المبحث الأول: بداية التطبيع العربي الإسرائيلي

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تاريخ تطور التطبيع الإسرائيلي الذي مر بعدة مراحل التي سوف نتعرف عليها في هذا المبحث التي كانت تشكل انعكاسا لطبيعة الظروف التاريخية السياسية وموازين القوى القائمة وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول نذكر فيه مراحل هذا التطبيع وثاني نذكر فيه تطور التطبيع من السرية إلى العلنية.

المطلب الأول: مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي

المرحلة الأولى قبل عام 1967م (اللقاءات السرية)

أدرك الإسرائيليون ومند قيام دولتهم على أرض فلسطين عام 1948، بأن كيانهم يشكَل جسما غريبا زرع في محيط معاد له، وأن فك الحصار المضروب على دولتهم من قبل العرب، وفرض وجود دولتهم وضمان بقائها يتطلب الحصول على الشرعية الدولية، والاعتراف بها وقبولها من قبل الدول العربية والنظام العربي من خلال خلق علاقات طبيعية بينها و بين الدول العربية، فالتطبيع حلم إسرائيلي وهدف استراتيجي يسعى الإسرائيليون تحقيقه بشتى الوسائل ومختلف الطرق، وعلى الرغم من أن العرب رفضوا فكرة الاعتراف بدولة إسرائيل، وحاولوا بكل الوسائل التصدي لها وتحرير فلسطين، إلا أن الهزائم التي لحقت بالعربي خلال الحروب التي خاضوها مع العدو الإسرائيلي بداية بهزيمة 1948 ثم نكسة 1967، أدى إلى تغيير في الموقف العربي الرسمي من خلال القبول ببعض القرارات الدولية، والتي ألقت بظلالها على الموقف العربي بقبول بعض الدول العربية فكرة التفاوض مع دولة إسرائيل بغية تحرير الأراضي العربية المحتلة.[1]

فقامت بعض الدول العربية بالتفاوض سرا مع اسرائيل، كالاتصالات التي كانت قائمة بين المغرب والكيان الصهيوني وبينه والأردن وبعضها قبل حرب 1967م وما كشفه كتاب (تواطؤ عبر الأردن) يكفي في بيان المقصود حيث فيه توثيق للعلاقات السرية التي كانت قائمة بين الكيان الصهيوني والأردن ومن ذلك

[1] ميس فرح محمود حسون، **تبعات العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجيستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2021، ص 18.

التوقيع على مسودة اتفاق في عام 1950م تضمن عدم الاعتداء بين الجانبين لمدة خمس سنوات وتشكيل لجان مشتركة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة بين الطرفين وقد برز هذا اللون من التطبيع منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو 1967م وذلك إثر توافق النظام العربي الرسمي بعد اعتراف مصر، ومن ثم سوريا بالقرار الدولي رقم 242 المتضمن أن الكيان الصهيوني قد وجد ليبقى وأنه ما من سبيل إلى إزالته.

المرحلة الثانية: مرحلة توقيع معاهدة كامب ديفيد وتداعياتها عام 1979م (كسر الحاجز النفسي)

زيارة السادات إلى القدس المحتلة والاتصالات السرية التي سبقت هذه الزيارة والخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري أنور السادات في 26 أكتوبر 1976 وتأكيده على أن فكرة السلام بينه وبني إسرائيل ليست جديدة، وأنه يستهدف السلام الشامل، كلها عوامل أدت إلى إحداث تغيري دراماتيكي في الوضع السياسي للشرق الأوسط.

وفي 09 سبتمبر 1978م وقع الرئيس أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن اتفاقية كامب ديفيد التي وقفا فيها على التفاوض بحسن نية بهدف عقد معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر.[1]

حررت المعاهدة في واشنطن في 26 مارس 1979م، ووقَّع عليها كل من الرئيس أنور السادات عن حكومة مصر العربية، ومناحيم بيجن عن حكومة إسرائيل، والشاهد جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. واشتملت المعاهدة على تسعة مواد، وألحقت بها بعض الوثائق الأخرى، وتم عزل مصر عن بقية الدول العربية بهذه المعاهدة المنفردة.

المرحلة الثالثة: مرحلة أوسلو عام 1993م (الهرولة السريعة)

انطلقت عملية السلام في الشرق الأوسط بعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط الذي شكّل إطارًا جديداً للعملية التفاوضية بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن (242 و338) ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، والذي كان الهدف منه التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين العرب واسرائيل، بدليل تنظيم عملية التفاوض بمسارات ثنائية بين كل من إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير وسوريا ولبنان ومسارات متعددة الأطراف

[1] جوزيف لخوري طوق، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية**، ج2، اتفاق كامب دايفيد، ط1، دار نابلس، لبنان، 1996، ص23.

للبحث في قضايا (اللاجئين والمياه والتنمية الاقتصادية والبيئية والحد من التسلح). وقد مثّل توقيع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل بعد وصول إسرائيل والفلسطينيين لاتفاقية أوسلو عام 1993، خطوة في اتجاه تحقيق السلام الشامل في المنطقة وشكّل ذلك نقطة تحوّل بالنسبة للأردن، وضعته في واجهة الدول التي تسعى إلى تحقيق السلام في المنطقة، وعندما أدرك صانع القرار الأردني أن حلّ الدولتين هو الحلّ الوحيد الذي يخدم مصالحها الإستراتيجية ويضمن المصالح الإقليمية، حتى بدأت الجهود الأردنية باستغلال مكانتها الدولية لتنشط في الدفاع عن قيام دولة فلسطينية مستقلة، إلا أن العديد من البلدان العربية الأخرى استمرّت في معارضة عملية مدريد أو دعمها ومنها (العراق)، فقد فضّلت هذه البلدان انتظار نتيجة العمليّة قبل اتخاذ موقف حاسم حيالها أو الانخراط فيها بفاعلية، ولكن السياسة الأردنية كانت ثابتة في مواقفها الإستراتيجية تجاه عملية السلام.[1]

جاءت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في 29 تشرين أول 1994 نتيجة للظروف والمتغيرات التي فُرضت على واقع المنطقة العربية، وما أن حدث ذلك حتى انطلق مسلسل سريع من الهرولة العربية صوب تل أبيب من موريتانيا إلى المغرب صاحب العلاقات التاريخية مع تل أبيب إلى تونس وبقية الدول العربية.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد مؤتمر الإسكندرية عام 1995م (التهدئة التكتيكية)

ادركت الدول العربية المحورية وعلى رأسها السعودية ومصر وسوريا ان موجة الهرولة العربية صوب تل أبيب تؤذن بإنجاح مشروع (شيمون بيريز) الشرق الإسرائيلي في المنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية بلا ثمن أن إسرائيل تتجاهل النوايا العربية في التطبيع بالحد الأدنى من الحقوق وفي هذه الأجواء جاء مؤتمر القمة الذي عقد في الإسكندرية مطلع عام 1995م لتهدئة الهرولة تجاه الكيان الصهيوني وبدأت موجة من الضغوط التكتيكية على الدول العربية المطبعة والمتجهة للتطبيع كي تهدئ جماح التطبيع وهو ما استجابت إليه معظم الدول في واقع الحال إذ بقيت العلاقات الدبلوماسية في حدها الأدنى غالب الأحيان غير أن الأهم من ذلك كله هو ما يتعلق بسير المفاوضات فقد كانت استراتيجية الدول الثلاث تقول إن مسيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني وقد جاءت مسيرة المفاوضات الأولية من خلال جملة الاتفاقات التي تلت (أوسلو) وهو ما تأكد بعد ذلك في قمة كامب ديفيد صيف عام 2000م وهي القمة التي أكدت صعوبة التسوية مع مطالب

[1] مروان المعشر، **نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991–2005**، دار النهار، عمان، 2008، ص 42.

إسرائيلية لا يقبل بها أحد في الساحة الفلسطينية والعربية. ووصلت بذلك المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية إلى طريق مسدود.

المرحلة الخامسة: مرحلة تصاعد انتفاضة الأقصى واشتداد المقاومة المسلحة (تكافؤ القوى)

اندلاع انتفاضة القدس في 28 أيلول/سبتمبر 2000، على إثر الزيارة المستفزة لزعيم المعارضة الإسرائيلية أرييل شارون للقدس، وهو ما تسبب في انهيار مسيرة السلام، وشهدت تصاعد المقاومة الفلسطينية المسلحة لتنحصر بذلك جهود التطبيع في زمن قياسي، ولتعلن بداية مرحلة جديدة في الخطاب الرسمي العربي حيال الكيان الصهيوني تقوم على هذه الرؤية للتطبيع، واضطر العدو الصهيوني إلى الانسحاب من جنوب لبنان، كما اضطرت كل من مصر والأردن إلى سحب سفيريهما من تل أبيب تحت ضغوط رسمية وشعبية كبيرة.

لعبت أحداث 11 سبتمبر 2001 الأمريكية دورا كبيرا في التأثير على عملية السلام في الشرق الأوسط، ووجدت إسرائيل في ذلك فرصة ذهبية لتصعيد حربه على الشعب الفلسطيني وكبح جماح المقاومة الفلسطينية.

المرحلة السادسة: مرحلة ما بعد وفاة عرفات واحتلال أمريكا للعراق (الهرولة الجماعية)

يمكن التأريخ لهذه المرحلة بوفاة ياسر عرفات في 11 نوفمبر 2004 إثر مرض عضال وفي ظروف غامضة وتعويضه بالرئيس محمود عباس أبو مازن أحد مهندسو أوسلو، والمعروف بمناهضة برنامج المقاومة الذي تبنته حركة حماس والجهاد والفصائل الفلسطينية، أقام حكومة الوحدة في 2005م. واعقبها مشكلة الانشقاق بين غزة ورام الله اندلاع حرب لبنان في 2006م، والحرب على غزة في 2008م ومواصلة سياسة المستوطنات الصهيونية بفلسطين والقدس وسياسة التهويد حتى اليوم.[1]

ويمكن التأريخ لهذه المرحلة بغزو العراق على اعتبار أن ذلك الحدث هو الذي مهد لمرحلة الرعب بالنسبة للنظام العربي الرسمي، وهذا ما "دفع الدول العربية تقديم مبادرات سياسية كانت أكثرها شمولا المبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت لعام 2002 والتي سميت بالتطبيع العربي الشامل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل

[1] سعدون علوان المصلح، **الأمن القومي العربي الواقع والمستقبل**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 140-141.

من الأراضي المحتلة عام 1967م"[1]، وتعد هذه المبادرة الأولى من نوعها التي تحمل هذا التنازل العربي الكبير بلزوم الاعتراف بإسرائيل والتطبيع الجماعي الشامل معها.

المطلب الثاني: التطبيع من السرية إلى العلنية

المرحلة الأولى: التعاون والاستفادة المتبادلة

عندما كان العرب يواجهون سياسات التتريك التي هضمت حقوقهم في الدولة العثمانية في بدايات القرن الماضي وتشجيعها في ذات الوقت للحركة الصهيونية لاستيطان فلسطين، ظهرت دعوة للتفاهم العربي الصهيوني، تزعمها حزب اللامركزية العربية، للاستجابة للدعوة الصهيونية للتفاهم مع العرب من أجل التوصل إلى تسوية بين الطرفين، وللاستعانة بالصهيونية للوقف في وجه سياسة التتريك الاتحادية باعتبارها قوة إقليمية فاعلة يمكن التعاون معها والاستفادة من أموال المهاجرين اليهود وقدراهم وذكائهم في مقابل أن ينالوا اعترافاً صحيحا بحقيقة مراكزهم في فلسطين. فالعرب واليهود جنس واحد ولكل منهما مزايا متممة للآخر، فعند اليهود علم ومال ونفوذ، وعند العرب بلاد واسعة وقوى هائلة وكنوز أدبية ومادية لا تنضب فالتوفيق بينهم يكون لخيرهما خير الشرق كله لكن الصهاينة لم تكن لديهم النية الصادقة، بل كانت دعوتهم تكتيكية تهدف لتحقيق التباعد والعداء بين العرب والاتحاديين واكتساب حقاً شرعياً في فلسطين وفهم نفسيات وعقليات وتفكير القادة العرب مع بقائهم على مبادئهم الصهيونية. وقد اكتشف القادة العرب حقيقة الخديعة الصهيونية بظهور وعد بلفور والاعتداءات الصهيونية الوحشية عليهم في فلسطين[2].

المرحلة الثانية: العلاقات السرية مع الحكام والتيارات الفكرية الأممية

تحولت تلك الاستراتيجية، بمجرد قيام الحرب العالمية الأولى والحصول على وعد بلفور، إلى محادثات سرية مع الحكام العرب، وأولهم الشريف حسين وأبنائه للحصول على اعتراف رسمي بكيانهم الجديد[3]. كما

---

[1] أحمد قاسم عبد الحليم "الشياب"، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 135.

[2] الشبلي، سهيلا سليمان، **المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره (1897-1917)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016، ص ص 27-81.

[3] عيسى صلاح، جميل عطية إبراهيم، **صك المؤامرة: وعد بلفور**، دار الفتى العربي، القاهرة، ط1، 1991، ص ص 89-100.

تخلل تلك الفترة من وعد بلفور حتى نكبة فلسطين وإعلان الدولة اليهودية عام 1948 محاولات لبناء سلام زائف مع بعض القوى السياسية والثقافية العربية بحجة الوقوف أمام الإمبريالية الغربية، وأن قضية فلسطين تحل بالتحالف بين الطبقات والقوى العاملة العربية والصهيونية، التي اعتنقت الأفكار الأممية.

المرحلة الثالثة: بناء العلاقات القانونية والثقافية السرية

مع إعلان قيام الكيان الصهيوني، عملت استراتيجية التطبيع على عدة اتجاهات:

الأول: تثبيت واقع الدولة الجديدة قانونياً عبر عقد هدنة مع مصر والأردن وبناء علاقات سرية مع الأردن باتفاقية عدم اعتداء في مارس سنة 1950، والذي تم بعدها بشهر في نيسان ضم مملكة شرق الأردن للضفة الغربية[1].

الثاني: تطوير لاستراتيجية الحوار مع اليساريين والتقدميين العرب مع نظرائهم الإسرائيليين والترويج لحل اشتراكي للأزمة بهدف إحداث اختراق داخل النخب السياسية العربية.

الثالث: كان المسار الاقتصادي الذي تركز على بيان أضرار المقاطعة للاقتصادين العربي والصهيوني والمزايا التي يحققها التطبيع بينهما.

وكانت مصر في المقدمة، كانت المرشح الأول لعملية التطبيع وهدف استراتيجيتها الأساسي، لإيمان الصهاينة" إن مفتاح السلم أو خطر العدوان يوجدان في مكان ما على ضفاف النيل فمصر هي مقدمة الصف، كما أنها أهم الدول العربية، فهي تعطي اللحن وبدونها، ليس هناك من موسيقى[2].

المرحلة الرابعة: التطبيع الرسمي

ومع دخول عصر السلام الأمريكي، في سبعينيات القرن الماضي، بدأت الاستراتيجية تأخذ منحنى جديد. كان الأردن أول من توصل إلى ممارسة تحالف سري استراتيجي مع إسرائيل في عام1970 حينها قرر

[1] حبيب الياس، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مقال على موقع جريدة دنيا الوطن، تاريخ النشر 08-10-2014، الاطلاع عليه: 2022/04/27 الساعة 08:52، على الرابط: https://cutt.us/yaO7n.

[2] بيريس شيمون، **يوم قريب ويوم بعيد في مجموعة مؤلفين من الفكر الصهيوني المعاصر**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت، ص 145.

الأردن الانسحاب من القضية الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من أراضيه[1] وتبعتها مصر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، وبدأت السودان وعمان والمغرب وتونس والمغرب والأردن ودول الخليج في التطبيع مع الكيان الصهيوني السر، حيث تعود علاقة الكيان الصهيوني بعمان، مثلاً، إلى سنة 1979م وفي نفس الوقت الذي وقع فيه الكيان الصهيوني اتفاقات ملزمة مع مصر والأردن وأقام علاقات سرية مع غيرهم، كان يواصل سياسة الحوار السري لكن مع منظمة التحرير الفلسطينية، ففي 1976 نظم هنري كوريل ما عرف بـ" لقاءات باريس " لإجراء اتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين للاعتراف المتبادل بينهما ضمت مستشار عرفات.

لتبدأ مرحلة جديدة من التطبيع تميزت بتراجع أيدلوجية التحرير الكامل لفلسطين إلى الحديث عن مبادرات سلام، وانكسر أول جدار لمعارضة التطبيع المتمثل في الحكومات في العالم العربي، والتي فتحت أبواب الحكومات الإسلامية والدولية المقاطعة لإسرائيل[2].

المرحلة الخامسة: التطبيع الجماعي العلني

مع حلول الثمانينات والتسعينيات، وبداية انفراط التضامن العربي، تقدم مشروع التطبيع بخطوات متسارعة وتميزت الاستراتيجية، في الثمانينيات، بإغراء العرب بمبادرات سلام، وصولا إلى إنهاء الانتفاضة عبر التلويح لقادة منظمة التحرير بكيان فلسطيني بناء على قرارات الشرعية الدولية، حتى الوصول لاعتراف منظمة التحرير بدولة إسرائيل وخصوصا بعد "تقارب أردني قوي" في عام 1988م.

وتطورت هذه الرؤية مع بداية عقد التسعينيات لتجعل التفاوض هو المرجعية لا الشرعية الدولية، وإعطاء أولوية للتطبيع بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني، إذ شهد النظام الإقليمي العربي تصدعاً كبيراً جراء حرب الخليج الأولى عام1990، وبدء مفاوضات السلام في مدريد عام 1991، وصولا إلى أوسلو 1993م مع منظمة التحرير، ووادي عربة 1994م مع الأردن.

[1] **آفاق التطبيع من وجهة نظر صهيونية**، تقرير، على بوابة الهدف الإخبارية، تاريخ النشر: 05 يوليو 2018 الساعة 04:57م، الاطلاع عليه: 2022/04/27 الساعة 09:13، على الرابط: https://cutt.us/W89SR.

[2] محسن، محمد صالح، **التطبيع الإسرائيلي– الخليجي الركض وراء السراب**، مقال، تاريخ النشر: 07-11-2018، على البوابة الالكترونية مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الاطلاع عليه: 27-04-2022 الساعة 09:28، على الرابط: https://cutt.us/DM0w1.

المرحلة السادسة: من التطبيع إلى الشراكة

مع توقيع منظمة التحرير اتفاق أوسلو والأردن اتفاق وادي عربة ووقوف مصر كوسيط في الصراع لا كأصيل فيه، ظهرت العلاقات الإسرائيلية العربية إلى العلن ابتداء من عمان سنة 1994م من خلال مكاتب لرعاية المصالح التجارية بينهما. تبعتها خلال الفترة من1996 – 2000 كلا من المغرب وموريتانيا وقطر وعمان وتونس. والآن وحسب حملة المقاطعة فلسطين، فإن ثمة 15 نظاماً عربياً يقيمون علاقة بشكل أو بآخر مع الكيان الإسرائيلي[1].

وخلال ولاية الرئيس الأمريكي السابق ترامب، انتقلت استراتيجية التطبيع إلى آفاق غير متوقعة، حيث انتقل الأمر من التعاون الاقتصادي والتبادل الدبلوماسي والتعاون الأمني إلى التفاهم على المصالح، وأخيراً، كما بدا في مؤتمر وارسو الأخير، الوصول إلى التحالف بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني لمواجهة الأخطار الحقيقية أو المتوهمة من الإرهاب الإسلامي حتى إيران. وانتقال النظم العربية من اعتبار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أهم مسألة يجب حلها، إلى الاعتقاد أن التحدي الأكبر في تاريخهم مصدره الجمهورية الإسلامية في إيران، وأنه من دون تأثير إيران السام يمكن الاقتراب من حل النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني، لأنهم من يدعم حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

المطلب الثالث: أسباب التطبيع الخليجي مع إسرائيل

خلال الفترة بين عام 2010 والعام 2020 سجلت منطقة الخليج نشاطا تطبيعيا غير مسبوق مع إسرائيل، وهو نشاط تجاوز حتى عمليات التطبيع الاسرائيلي مع مصر والأردن في أعقاب توقيع اتفاقات السلام بينهما من جهة وبين اسرائيل من جهة ثانية.

وثمة العديد من الأسباب التي تقف وراء حمى التطبيع في المنطقة الخليج بحسب تقديرنا، ونرى أن من الممكن إيجاز هذه الأسباب فما يلي[2]:

[1] محسن، محمد صالح، مرجع نفسه.

[2] محمد أمين، فراس ابو هلال، **العرب وإسرائيل مخاطر التطبيع والمطبعين**، مرجع سابق، ص 33.

أولا: اتخذت بعض دول الخليج قرار، واضحا بالتصعيد لموجة صعود السلام السياسي التي أعقبت ثروات "الربيع العربي" في 2011، فيما وجدت هذه الأنظمة في التطبيع مع اسرائيل داعما مهما لسياستها الجديدة، أو معركتها مع الاسلام السياسي، على اعتبار أن القضية الفلسطينية هي وقود حركات الاسلام السياسي في العالم العربي.

ثانيا: تصاعد وتيرة الصراع من إيران على أكثر من جبهة، وتزايد المخاوف في الخليج من " الحراك الشعبي "، دفع بعض أنظمة الخليج إلى طرح المعادلة الشاذة التي تقوم على أن " إيران أشد عداوة لنا من اسرائيل "، وهي المقولة التي أسست خليجيا للتطبيع مع اسرائيل، لأنها تنطوي على أنها، فكرة ان " إسرائيل عدو" وأن الأرض الفلسطينية محتلة.

ثالثا: التحولات الداخلية التي شهادتها بعض الأنظمة السياسية في الخليج خلال السنوات الأخيرة وفي مقدمتها وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز في السعودية بداية عام 2015، وتولي الملك سلمان للحكم مع رغبته في نقل السلطة إلى الجيل التالي من العائلة عبر ابنه محمد، وهو ما كان يعني بالضرورة ولادة دولة السعودية.

رابعا: أزمة الخليج وقرار أربع دول عربية فرض حصار على دولة قطر اعتبارا من شهران حزيران/يونيو 2018، وهما ما انعكس سريعا على المستوى الدولي[1].

المبحث الثاني: مستقبل التطبيع العربي الاسرائيلي

المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية المصرية

قطعت العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ توقيع على معاهدات كامب ديفيد أشواطا بعيدة في مجال التطبيع فقد سار الطرفان المتعاقدان خطوات طويلة لم تقربهما كثيرا من مرحلة العلاقات الطبيعية بين الدول فحسب بل إنها نقلتهما إلى مرحلة أقرب ما تكون إلى الدولة الأولى بالرعاية ولعل استعراض الأشواط التي قطعتها مسيرة العلاقات المصرية الاسرائيلية يمكن ان يعطينا فكرة على درجة كافية من الوضوح عن تطور هذه العلاقات والمدى الذي وصلت إليه.

[1] محمد أمين، فراس ابو هلال، **العرب وإسرائيل مخاطر التطبيع والمطبعين**، مرجع سابق، ص 34.

أولا– مرحلة النمو والازدهار (1982/9/21_1979/3/26)

تغطي هذه المرحلة من العلاقات الفترة الممتدة من توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وحتى استدعاء السفير المصري من تل أبيب وتجميد عملية التطبيع أثر الغزو اليهودي للبنان وما رافقه من مجازر فقد شهدت العلاقات بين الجانبين خلال هذه المرحلة توسعا ملحوظا وبدا واضحا أن الجانب المصري كان متلهفا على تسريع وتيرة تنفيذ المعاهدة حيث وافق نظام السادات على التبادل السفراء بعد شهر من انسحاب إسرائيل من خط العريش رأس محمد في 26يناير 1980 مع أن معاهدة تقضي بتبادل السفراء بين البلدين بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من كل سيناء 26 أبريل 1982[1].

أما بالنسبة لإسرائيل فقد تطلعت منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ إلى الحفاظ على جريان الدم في شريان الاعتراف الرسمي المصري بالكيان اليهودي ثم انتقلت بعد ذلك إلى تأمين كافة مستلزمات هذا الاعتراف على نحو التالي:

- **العلاقات الدبلوماسية:** في 26 من شهر فيفري 1980م شهدت أول "مبادرة لتبادل السفراء بين الرئيس المصري أنور السادات والسفير الإسرائيلي الياهو بن اليسار وتطبيع العلاقات بينهما"[2]، وقدم سعد مرتضى أوراق اعتماده كسفير مصري لدى إسرائيل في القدس المحتلة للرئيس إسحاق نافون، وقد كانت أول علاقات رسمية بينهما.

- **العلاقات الاقتصادية:** في 08 أيار/مايو 1980م، بدأت العلاقات الاقتصادية بشكل رسمي بين مصر وإسرائيل، بعد موافقة "البرلمان المصري على الاتفاق التجاري الأول مع إسرائيل. وتمّ تشكيل عدد من اللجان المشتركة لتعزيز المشاركة في مختلف القطاعات"[3]، وبدأت البضائع والمنتجات الإسرائيلية تغزو الأسواق

---

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 235.

[2] **1980 تبادل السفراء بين مصر وإسرائيل: مظاهرات في القاهرة.. وإحراق الأعلام الإسرائيلية**، مقال، تاريخ النشر: 11 نوفمبر 2019، البوابة الإلكترونية القبس، الاطلاع عليه 28-04-2022 الساعة 08:05، على الرابط: https://cutt.us/GCGfZ.

[3] حسنين، هيثم، **التعاون الاقتصادي المتنامي بين مصر وإسرائيل**، تحليل موجز، تاريخ النشر: 02 نوفمبر 2016، THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy، الاطلاع عليه 28-04-2022 الساعة 08:32، على الرابط: https://cutt.us/d7Klh.

المصرية كما نشطت حركة السياحة بينهما ووقع الجانبان سبع اتفاقيات اقتصادية شملت قطاعات التجارة والزراعة والسياحة والمواصلات.

- **العلاقات الثقافية:** وقع الجانبان على الاتفاقية في 8 ماي 1980 ونصت على التعاون في مجالات الثقافية والعلمية والفنية وتبادل البرامج التلفزيونية والإذاعية والأفلام وتسهيل زيارات العلماء والدارسين والباحثين هذا إضافة إلى إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة.

ثانيا– مرحلة التجميد التطبيع (1986/9/11_1982/9/21)

بالنسبة لتطبيع العلاقات فقد اقتصر الأمر على تجميدها، واتخاذ الخارجية المصرية قرارا تصعيديا تمثل في سحب سفيرها من تل أبيب في 21 أيلول/سبتمبر 1982 وحددت ثلاث شروط لعودة سفيرها وهي:

- سحب القوات الإسرائيلية من لبنان وفقا لجدول زمني معلن.
- تحديد المسؤولية في مذابح صبرا وشاتيلا.
- السير بقضية الفلسطينية إلى طريق الحل على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.[1]

وقد تفاوت تأثير انتكاس العلاقات بين مصر وإسرائيل على عملية التطبيع من مجال إلى آخر وفسر هذا التفاوت برغبة مصر في تقليص إجراءات التطبيع من دون أن يؤدي ذلك إلى دخول في مواجهة مع إسرائيل.

ثالثا– مرحلة الانفراج (1986/9/11_....)

لم تخرج العلاقات بين الجانبين من طور الجمود الشديد إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في 23 جويلية 1984 حيث تسلمت السلطة في اسرائيل حكومة ائتلافية بزعامة شمعون بيريز زعيم حزب العمل فقد سارع بيريز إلى مخاطبة مناطق الاهتمام الرئيسية التي تعني مصر كالانسحاب من لبنان وإحياء المساعي الرامية إلى توصل إلى تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل وتسوية النزاع الثنائي حول شريط طابا وأخذ الوزراء الإسرائيليون يتوافدون على مصر الواحد تلو الأخر وفي النهاية استطاع بيريز إعادة الحرارة إلى خط العلاقات المصرية الإسرائيلية مع أن إسرائيل لم تتم انسحابها من لبنان ولا تنوي ان تفعل كما بقيت الحكومة الاسرائيلية

[1] هالة مصطفى، **العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد أحداث لبنان**، السياسة الدولية، السنة 19، العدد 71، يناير 1983، ص 93.

على خططها في زيادة الاستيطان والمستوطنات في ضفة والقطاع والشيء الوحيد الذي تم انجازه من الشروط المصرية هو إحالة مشكلة طابا إلى هيئة التحكيم دولية ملزمة وحتى هذه الموافقة ارتبطت بشروط عديدة اخلت بسيادة مصر واستقلالها والأهم من كل هذا الاجراءات التي اتخذها نظام مبارك لإعادة الدفء إلى أجواء العلاقات الثنائية بين مصر و إسرائيل والتي كان منها:

- عودة العلاقات الدبلوماسية الى سباق عهدها وذلك بتعيين القائم بالأعمال المصري في تل ابيب (محمد البسيوني) سفيرا جديدا لمصر في إسرائيل;
- اصبحت الاتصالات الجوية الهاتفية المباشرة بين الطرفين عادية;
- ازدياد حجم السياحة الإسرائيلية في مصر (زار أكثر من 40 ألف إسرائيلي مصر خلال شتاء وربيع عام 1982)[1];
- تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين وكان أهمها زيارة الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري لفلسطين المحتلة;
- مشاركة إسرائيل في سوق القاهرة الدولي;
- الحضور وفد من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي يترأسه مبارك مؤتمر حزب العمل الإسرائيلي;
- استعباد معارضي التطبيع من حياة السياسية المصرية ومثال ذلك إسقاط سعد محمد أحمد وزير العمل المصري السابق والرئيس الحالي لاتحاد نقابات عمال مصر من قوائم ترشيحات الحزب الوطني لمجلس الشعب وذلك لكونه من أشد المعارضين لتطبيع العلاقات مع الهستدروت الإسرائيلي ورفضه أكثر من زيارة لفلسطين المحتلة;
- التهنئة التي وجهها الرئيس المصري لرئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز بمناسبة ما يسمى عيد استقلال إسرائيل وإرساله مندوب عنه لحضور الحفل الذي أقامه موشيه ساسون السفير الإسرائيلي في مصر بهذه المناسبة كما حضر عدد من الوزراء المصريين;

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 236.

- تم التوصل الى التجديد التعاون في مجالات الصحية والاقتصادية والسياحية وهي المجالات التي جمدت في المرحلة السابقة;

يقول المؤرخ يورغن ينسيهاوغن أنه بحلول الوقت الذي ترك فيه كارتر منصبه في يناير 1981 كان في موقف غريب فقد حاول أن ينفصل عن السياسة الأمريكية التقليدية لكنه انتهى به المطاف إلى تحقيق أهداف ذلك التقليد، الذي كان يتمثل في تفكيك التحالف العربي، تهميش الفلسطينيين، وبناء تحالف مع مصر، وإضعاف الاتحاد السوفيتي وتأمين إسرائيل.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية الأردنية

يعتبر الملك حسين القائد العربي الوحيد الذي يبدى استعدادا لإجراء مفاوضات علنية مع الكيان اليهودي فهناك تجارب في الماضي تؤكد أن الملك أبدى موافقته على إجراء المباحثات العلنية لكن لهذا السبب او ذاك كان يتراجع عن قراره في اللحظة الأخيرة ويبدو أن عدم إقدامه على إجراء مفاوضات علنية ومباشرة مع إسرائيل وفر له البقاء على رأس السلطة منذ 32عام.

لقد بدأت العلاقات الأردنية الإسرائيلية تأخذ في التطور منذ توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وكانت العلاقات مبنية على تفاهمات معاهدة السلام، وما صدر عنها من اتفاقيات في مجالات متعددة، ولكنها لم تكن تسير على وتيرة واحدة، وقد لاقت هذه المعاهدة معارضة شعبية وحزبية من كلا الطرفين، فاتسمت العلاقة الرسمية بينهما بالتجاذب والاستقطاب في العدي من القضايا.

اذن كلا الجانبين الإسرائيلي والأردني غير مؤهل لإبداء تنازلات كبيرة قد تؤدي بهما الى التوصل فعلا لتسوية السياسية وحتى يتم كسر الجمود في سبيل تحقيق اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن يستمر الملك في إرساء دعائم نفوذه في الضفة الغربية من خلال سلسلة من الإجراءات التي تم رصد بعض منها:

- أصدرت لجنة الأمن الاقتصادي الأردنية قرارا بإعادة فتح جميع البنوك التي كانت تعمل داخل الأرض المحتلة قبل الاحتلال وبالفعل تحرك رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة عمان وقام بعدة زيارات للأرض المحتلة أسفرت

[1] محمد إبراهيم كامل، **"السلام الضائع في كامب ديفيد"**، طبعة 1987، جريدة الأهالي، ص 662.

عن إعادة فتح فرع البنك في مدينة نابلس وما تزال المفاوضات جارية مع السلطات الإسرائيلية للسماح بفتح بقية الفروع;

- اجتذب معرض التكنولوجيا الزراعية الذي يقام كل سنتين في تل ابيب والذي فتح أبوابه في سبتمبر 1986 عدادا كبيرا من المنشغلين بالزراعة في الدول الشرقية والدول العربية فمن بين الاربعة الاف زائر أجنبي لوحظ وجود نحو 150 مزارعا من جنوبي لبنان وزوارا من المغرب والأردن ودول العربية أخرى وظل هذا الحضور محصورا في نطاق السرية حيث تتم المعاملات من خلال رجال أعمال من الضفة الغربية المحتلة وقد أكد رافي جليك منظم المعرض أن المشترين الأردنيين تقدموا بطلبات شراء وصلت قيمتها الى مليوني دولار ;
- في خطوة على طريق عودة الأردن للاضطلاع بشؤون الأراضي المحتلة تم إرسال بعثة من شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية عالية سابقا الى الضفة الغربية وذلك لفحص إمكانية افتتاح مكتب للشركة في القدس العربية وإنشاء خطوط لحافلاتها عبر جسري نهر الأردن كي تنقل مواطني الضفة الى مطارات الاردنية وضمت البعثة الأردنية منيب طوقان مدير إدارة مطار عمان وعدنان المفتي مدير شركة أتوبيسات الجيت إضافة إلى رجل الأعمال أسامة فادا;
- أرسل شمعون بيريز وزير خارجية الكيان اليهودي مبعوثة (إيلي شفاير) الى الأردن لمقابلة المسؤولين الأردنيين وقد توصل الجانبان الى اتفاق فني للتعاون في مجالات مختلفة من بينها إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة في وادي عربة وكذلك فتح ميناء حيفا للصادرات الأردنية وقد أكد المليونير السعودي عدنان خاشقجي والذي كان وسيطا بين الجانبين موضوع هذا الاتفاق;
- تم الاتفاق بين السلطات الأردنية والإسرائيلية على إقامة اتصالات هاتفية مباشرة بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وذلك عن طريق مركز ألي للاتصالات تمت إقامته في لندن وكان من المستحيل الاتصال تليفونيا من فلسطين المحتلة بأي بلد عربي باستثناء مصر;
- توجه وفد من أطباء الاسنان برئاسة الدكتور وليد مرقا رئيس نقابة أطباء الأسنان الأردنيين إلى القدس المحتلة للاشتراك في مؤتمر لجراحة الأسنان وهذه أول مرة يتوجه فيها وفد رسمي أردني إلى القدس منذ احتلالها ;

المطلب الثالث: العلاقات الإسرائيلية المغربية

اتسم الوجود اليهودي بالمغرب بالقدم، ويرجح عدد من الدراسات أن قدومهم جاء في أعقاب خراب الهيكل الأول في عام 586 ق.م، وتوالت بعد ذلك الهجرات، واستقرت وضعية اليهود بالمغرب منذ الفتح الإسلامي وبالذات بعد قيام حركة الأدارسة بالمغرب حيث سمح إدريس الثاني لهم بالإقامة واكتسبوا وضعية أهل الذمة، وتزامن ذلك مع الاضطهاد الشديد الذي تعرض له اليهود بإسبانيا بعد اعتناق ملك القوط للكاثوليكية وصدور مرسوم في سنة 700 م يقضي باستعبادهم، حتى أنهم التحقوا بجيوش الفتح الإسلامي المتوجهة للأندلس من أجل العودة إلى الأندلس.[1]

تعتبر العلاقات السرية والعلنية للمغرب مع إسرائيل حالة خاصة وفريدة من نوعها في المنطقة العربية، فقد طور المغرب تعاونا وثيقا مع الكيان الصهيوني منذ أوائل الستينيات وأسس التطبيع الديبلوماسي بعد توقيع اتفاقية أوسلو سنة 1994، وقع وزيرا خارجية البلدين اتفاقية إقامة علاقات ديبلوماسية وافتتحا مكتبين تمثيليين في الرباط وتل أبيب. وفتح الاتفاق الطريق للقاءات علنية ودورية بين المسؤولين وإقامة تبادل سياحي وتجاري ما انفك يتكثف في السنوات الأخيرة، إلا أن المغرب سبق كل البلدان المغاربية إلى العلاقات العلنية مع إسرائيل.

أراد الملك الحسن الثاني من لقائه العلني مع رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز في قصر إفران تقديم المساعدة لتخفيف شعور الرئيس المصري حسني مبارك بالعزلة في العلم العربي وتشجيع الملك حسين على المضي قدما في مبادراته السلمية وإذا كان اجتماع بيريز الحسن جاء محصلة لجهود فائقة السرية بذلتها اسرائيل والمغرب لأجل تحسين العلاقات بينهما إلا أن إصرار الملك المغربي على جعل مشروع قمة فاس لعام 1982 أساس لإحلال السلام بين العرب وإسرائيل ورفض بيريز التزحزح عن لإنه جعل من لقاء القمة هذا عاجزا عن إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

[1] خالد يونس الخالدي، **اليهود تحت حكم المسلمين في الأندلس 92-897هـ/711-1492م**، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، 2002، ص 186.

غير أن هذا الفشل لم يثن الملك المغربي عن الاستمرار في تحركاته نحو إسرائيل وهدفه من هذا واضح فهوا يريد الحصول على المزيد من المساعدات الأمريكية للمغرب الذي يعاني من ضغوط ومصاعب اقتصادية كثيرة كما أنه يتطلع إلى انضمام المغرب إلى السوق الاوروبية المشركة ولذلك شهدت الاتصالات واللقاءات المغربية الإسرائيلية تطورا ملحوظا من حيث التركيز على التعاون الزراعي وتبادل الوفود الرسمية والفرق الشعبية وتنشيط حركة السياحة بين البلدين.

وفيما يلي بعض الاجراءات التي توضح المدى الذي وصل إليه تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية:

- قام نائب وزير الزراعة الإسرائيلي (ابراهام كاتس عوز) بزيارة رسمية للمغرب على رأس وفد ضم يتسحنق بيرتس عضو الكنيست ومدير عام شركة اغرسكو لتصدير الحمضيات وقد استغرقت الزيارة التي تمت في 3جوان 1986 أربعة أيام التقى الوفد خلالها عددا من المسؤولين المغاربة وفي مقدمتهم وزير الزراعة وتناولت المباحث التعاون الثنائي بين الجانبين في المجال الزراعي وسبل تنسيق المواقف تجاه السوق الاوروبية المشتركة ولا سيما في مجال تصدير منتجات الزراعية الى دول السوق;

- اتفق الجانبان على تنظيم رحلات سياحية من إسرائيل الى المغرب عن طريق إسبانيا وقد بدأت الوفود السياحية بالتدفق على المغرب ابتداء من 16 ماي 1982حيث قامت ثلاث مكاتب سياحية من تل ابيب واسدود بتوزيع إعلانات سياحية تدعو فيها الإسرائيليين الراغبين بزيارة المغرب الاسراع بتسجيل اسمائهم وحجز أماكن سفر لهم ;

- وجهت الحكومة المغربية دعوة لوزير النقل الاسرائيلي حاييم كورفو لحضور مؤتمر النقل الدولي الذي عقد في مدينة فاس;

- إشتراك المغرب في معرض التكنولوجيا الزراعية الذي أقيم في تل ابيب خلال شهر سبتمبر عام 1986;

- قام وفد ضم أربعة من رجال الاعمال المغاربة المتخصصين في زراعة بجولة لمدة أسبوع في فلسطين في مارس1987 وقد شملت الجولة زيارة منشأة زراعية متخصصة في تربية الطيور والابقار وبعض المشروعات الزراعية;

- شاركت فرقة الفلكلور المغربي المسماة (جوقة الموشحات الاندلسية) والتي تضم 30 شخصا في مهرجان الغنائي الاسرائيلي الذي اقيم في عين الديب وذلك في إطار احتفالات عيد الفصح اليهودي وقد اعدت الفرقة نشيدا خاصا اسمه نشيد السلام بمناسبة زيارتها لإسرائيل;

- أجرى السفير المغربي في واشنطن (محمد برجاح) استقبالا رسميا خاصا منح باسم الملك الحسن الثاني السيدة ليليان شالوم التي كانت رئيسا للاتحاد السفارادي الأمريكي وسام الفخر تقديرا على جهودها الضخمة من أجل تقريب القلوب بين الطائفتين اليهودية والعربية وقد حضر حفل الاستقبال اعضاء الكونغرس ورؤساء منظمات يهودية في الولايات المتحدة إضافة الى بعض الصحفيين الإسرائيليين الذين يدعون للمرة الثالثة الى منزل السفير برجاح; [1]

علاقات مع الموساد:

يحتضن أرشيف الموساد الكثير من الوثائق والتقارير والصور التي رصدت بدقة وبالتفاصيل المملة مسار علاقات المغرب بالموساد على امتداد تاريخها بداية من فجر الخمسينيات القرن الماضي وحتى الآن وقد جاء في مقال بعنوان "الحسن مكن الموساد من إنشاء مكتب بالمغرب" بقلم سوسي ميلمان مراسل جريدة "هاريتس" الإسرائيلية، أن الملك الحسن الثاني يعتبر ثاني رئيس عربي، بعد الملك حسين الأردني، الذي قبل بإحداث قنوات لحل مشكل هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل. فيعد حادثة غرق الباخرة "ايكوز" التي ذهب ضحيتها 42 يهودي مهجر سري من ضمنهم 16 طفل في سنة 1961 قبل مبدئيا الملك محمد الخامس فكرة تهجير اليهود المغاربة إلى فلسطين عبر فرنسا، وبعد وفاته وافق الملك الحسن الثاني على توسيع فحوى الاتفاق المبرم مع والده وعين وزيره في الداخلية آنذاك ورئيس المخابرات المغربية الجنرال محمد أوفقير كرجل اتصاله مع إسرائيل. وحسب مصادر أجنبية غير إسرائيلية، فإن أوفقير نفسه هو الذي اقترح على الملك الحسن الثاني وأقنعه أن يقبل بفتح مكتب للموساد بالمغرب ومقابل ذلك ستوفر المخابرات الإسرائيلية دعما تقنيا ولوجستيكيا وإشراف على تكوين وتدريب مختلف عناصر المخابرات المغربية وإعادة هيكلة مصالحها

[1] غسان حمدان، مرجع سابق، ص 255.

ومختلف مصالح الأمن الوطني المغربي. كما أن الموساد منحت آنذاك للمغرب معلومات هامة ومهمة عن المعارضين للنظام الملكي المغربي ومختلف الجهات العربية الراغبة في تغيير النظام القائم بالمغرب.[1]

وهكذا حتى اتخذت العلاقات المغربية الإسرائيلية بعدا أكبر بعد الاستقلال تجاوز التنسيق الدولي، ثم تطورت العلاقات الأمنية بشكل متسارع مع النظام المغربي.

إن العلاقات المغربية الإسرائيلية هي في الأساس تطبيع للمستقبل، لذلك لا يمكن لعلاقة طبيعية بسيطة أن ترضي الطرفين لتحقيق مصالحهما الخاصة ومواجهة التحديات المشتركة، فمنذ تطبيع العلاقات بين الطرفين كان هناك تركيز كبير على تعظيمها، وتوضح وتيرة تطور العلاقات بينها قد تحول من ضرورة إلى فرصة وخيار استراتيجي، مع تحرر الطرفين من العقدة والتحول في اتجاه تقدمي، مما يجعلها أكثر إرضاءا، فقد أصبحت علاقاتهما أكثر من مجرد علاقة براغماتية.

[1] الطاهر الأسود، **في التطبيع وميكيافيلية الدولة الوطنية في المغرب العربي، عرض لكتاب "إسرائيل وبلاد المغرب: من إقامة الدولة إلى أوسلو" لمايكل لاسكيار"**، الحوار المتمدن، العدد 1618، 2006/07/21.

خلاصة الفصل:

ومن خلال هذا الفصل تعرفنا على مراحل التطبيع وتطوره من السرية إلى العلنية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك أظهرنا أسباب التطبيع العربي مع إسرائيل ومنه تطرقنا إلى مستقبل التطبيع العربي الاسرائيلي في مبحث ثاني وتفرعت من خلاله إلى ثلاث مطالب وهما العلاقات الاسرائيلية المصرية والعلاقات الإسرائيلية الأردنية والعلاقات الإسرائيلية المغربية.

فقط لخصنا هذا الفصل بأنه تتجه الدول العربية، لأسباب داخلية وخارجية مختلفة، إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع إسرائيل يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع، علمًا أن الرأي العام العربي ما زال يرفض بأغلبية كبيرة الاعتراف بإسرائيل وقد توطدت علاقات بعض الدول مع إسرائيل إلى درجة التحالف قبل إقامة علاقات دبلوماسية؛ ما يجعل مصطلح التطبيع قاصرًا عن الوصف، لكن يبقى التركيز على خطوات تطبيع العلاقات، نظرًا إلى حساسية الرأي العام العربي الشديدة ضده. ويبدو واضحًا أن هذا الموقف لم تؤثر فيه الهموم والقضايا الداخلية للشعوب العربية؛ فالعلاقة مع إسرائيل مدفوعة بحسابات الأنظمة وليس الشعوب، ففضلًا عن أن الرأي العام العربي يدرك أن السلام مع إسرائيل لم يحقق الرخاء للشعوب في الدول العربية التي وقّعت اتفاقيات معها، وأن هذا السلام كان من مصادر وقف الإصلاحات في النظام السياسي، فإن الشعوب العربية تعتبر القضية الفلسطينية، بوصفها آخر قضية استعمارية، قضية الأمة العربية جميعها، وهو أمرٌ لم تستطع الأنظمة العربية تغيره.

الفصل الثالث: أثر اتفاقيات التطبيع على الأمن العربي المشترك

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل إلى أثر الاتفاقيات التطبيع على الأمن العربي المشترك وسنحاول تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين حيث المبحث الاول نبين فيه أهم نماذج الاتفاقيات التطبيع العربي الإسرائيلي ومن خلال هذا المبحث سنتفرع إلى مطلبين وهما اتفاقية كامب ديفيد و وادي عربة و اتفاقية الإبراهيم واتفاق مع المغرب وكذلك في مبحث الثاني نذكر تأثير التطبيع على العلاقات العربية العربية ومن خلال هذا مبحث نتفرع إلى مطلبين نبين من خلالهما مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية و مواقف بعض الدول العربية تجاه التطبيع وكذلك نظهر الأهداف.

الفصل الثالث: أثر اتفاقيات التطبيع على المن العربي المشترك

المبحث الأول: نماذج اتفاقيات التطبيع

من خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم الاتفاقيات التي جاء بها هذا التطبيع وهنا نقسمه في مطلبين المطلب الأول نذكر فيه اتفاقية كامب ديفيد التي كانت بين مصر والكيان الصهيوني وفي المطلب الثاني اتفاقية وادي عربة التي كانت بين الأردن والكيان الصهيوني.

المطلب الأول: كامب ديفيد واتفاقية وادي عربة

أولا: اتفاقيات كامب ديفيد

وقعها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في 17 سبتمبر 1978 إثر 12 يوما من المفاوضات السرية في كامب ديفيد. تم التوقيع على الاتفاقيتين الإطارية في البيت الأبيض وشهدهما الرئيس جيمي كارتر وثاني هذه الأطر (إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل) أدى مباشرة إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979. بسبب الاتفاق تلقى السادات وبيغن جائزة نوبل للسلام لعام 1978 بالتقاسم. الإطار الأول (إطار للسلام في الشرق الأوسط) الذي يتناول الأراضي الفلسطينية، وكتب دون مشاركة الفلسطينيين وأدانته الأمم المتحدة[1] يقول المؤرخ يورغن ينسيهاوغن أنه بحلول الوقت الذي ترك فيه كارتر منصبه في يناير 1981 كان في موقف غريب فقد حاول أن ينفصل عن السياسة الأمريكية التقليدية لكنه انتهى به المطاف إلى تحقيق أهداف ذلك التقليد، الذي كان يتمثل في تفكيك التحالف العربي، تهميش الفلسطينيين، وبناء تحالف مع مصر، وإضعاف الاتحاد السوفيتي وتأمين إسرائيل.

أقسام الاتفاقية

تضمنت الاتفاقية ثلاثة أقسام، وهي كالآتي:

الجزء الأول: هدفَ هذا الجزء إلى الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وبمشاركة الأردن في بعض تفاصيل المفاوضات، وتم الاتفاق على أنه بعد أن يتم انتخاب حكومة رسمية فلسطينية ممثلة من الشعب،

[1] إسماعيل فهمي، "**التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**"، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2006، ص 408.

كان يجب على الجيش الإسرائيلي أن ينسحب في غضون خمس سنوات، وأن يضمن الأمن الداخلي والخارجي، والنظام العام، سعياً لتحقيق الحكم الذاتي، والأمن الشرعي في الضفة الغربية، وقطاع غزة من أجل الحصول على حكم فسلطيني ذاتي.

الجزء الثاني: عبارة عن ملخص للاتفاقية بين إسرائيل ومصر، والعلاقات الدبلوماسية بينهم، التي بموجبها وافقت إسرائيل على إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، وبالمقابل سمحت مصر بوصول إسرائيل إلى الممرات المائية القريبة، كقناة السويس.

الجزء الثالث: تضمن أن كل المبادئ يجب تطبيقها لجميع دول الشرق الأوسط في المنطقة.[1]

وقد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

المادة الأولى:

1– تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة;

2– تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء;

3– عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة;

المادة الثانية:

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

[1] Maria Pritchard; "**Camp David Accords**"; www.prezi.com; 03-06-2014; Retrieved 7-4-2018. Edited.

المادة الثالثة:

1- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق **الأمم المتحدة** ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة:

– يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي;

– يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها;

– يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية;

2- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر;

كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة;

3- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع.

كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة;[1]

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص 48.

المادة الرابعة:

1– بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين، وذلك على أساس التبادل، تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان;

2– يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة **مجلس الأمن** التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك;

3– تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول;

4– يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين;

المادة الخامسة:

1– تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة ;

2– يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة ;

المادة السادسة:

1– لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة;

2- يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة;[1]

3- كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها، بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات;

4- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة;

5- مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة;

المادة السابعة:

1- تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق التفاوض;

2- إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق التفاوض فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم;

المادة الثامنة:

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة:

1- تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها;

2- تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر/أيلول 1975;

3- تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها;

4- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة";[2]

[1] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2] الوزارة الخارجية المصرية، مرجع سابق، ص 50.

ثانيا: اتفاقية وادي عربة

معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أو ما يشار إليه باسم معاهدة وادي عربة، هي معاهدة سلام وقعت بين الأردن وإسرائيل على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارة بوادي عربة في 26 أكتوبر 1994. طبعت هذه المعاهدة العلاقات بين البلدين وتناولت النزاعات الحدودية بينهما. وترتبط هذه المعاهدة مباشرة بالجهود المبذولة في عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. بتوقيع هذه المعاهدة أصبحت الأردن ثاني دولة عربية بعد مصر وثالث جهة عربية بعد مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية تطبع علاقاتها مع إسرائيل في عام 1987، حاول وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز وملك الأردن الحسين بن طلال ترتيب اتفاق سلام سري تتنازل فيه إسرائيل عن الضفة الغربية للأردن. ووقع الاثنان اتفاقية تحدد إطار عمل مؤتمر سلام شرق أوسطي. لم يتم تنفيذ الاقتراح بسبب اعتراض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير. في العام التالي، تخلى الأردن عن مطالبته بالضفة الغربية لصالح حل سلمي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بدأت المحادثات في عام 1994، بعدما أبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريز الملك الحسين بن طلال أنه بعد اتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، قد "يُستبعد الأردن من اللعبة الكبيرة". استشار العاهل الأردني الرئيس المصري حسني مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد. مبارك شجعه، لكن الأسد قال له فقط "الحديث" وعدم التوقيع على أي اتفاق. نجح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بالضغط على الأردن لبدء مفاوضات سلام وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل ووعده بإلغاء ديون الأردن. نجحت الجهود، ووقع رابين وحسين وكلينتون على إعلان واشنطن في واشنطن العاصمة في 25 يوليو1994وجاء في الإعلان أن إسرائيل والأردن أنهيا حالة العداء الرسمية وسيبدآن مفاوضات من أجل "وضع حد لسفك الدماء" ولأجل سلام عادل ودائم.[1]

[1] موسوعة ويكيبيديا، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، 24 أبريل 2022 ساعة 03:49.

أهم بنود المعاهدة

المادة الأولى – إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل (الطرفين) اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

المادة الثانية – المبادئ العامة

سيطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلام، وبشكل خاص:

*يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وسوف يحترمانها;

*يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة;

*سينميان علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، وسيمتنعان عن التهديد بالقوة وعن استعمالها، وسيحلان كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية;

*يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي;

*يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية الدولية;

ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن مناطق نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها;

المادة الثالثة – الحدود الدولية

تحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب البريطاني.

تعتبر الحدود الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل، دون المساس بوضع الأراضي التي دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام 1967.

يعتبر الطرفان أن الحدود الدولية بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي حدود لا يجوز اختراقها وسوف يحترمانها[1].

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية..أهم البنود**، 03-10-2004.

من المتفق عليه أنه حيثما تبع الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغير مسيل مجرى النهر تغييراً طبيعياً فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق على خلاف ذلك مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيعيد كل طرف الانتشار إلى جهته من الحدود الدولية مباشرة عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة سيدخل الطرفان في مفاوضات للوصول إلى اتفاقية خلال تسعة شهور حول تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة، آخذين بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة الباقورة –نهاريم التي هي تحت السيادة الأردنية– حقوق امتلاك خاصة إسرائيلية.

المادة الرابعة – الأمن

يتعهد الطرفان بمقتضى هذه المادة على ما يلي:

الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها أو استعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع ضد بعضهما، وعن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

الامتناع عن تنظيم الأعمال والتهديدات العدائية أو المعادية أو ذات الطبيعة التخريبية أو العنيفة وعن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من أن الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعاداة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيهما –وحيثما وردت كلمة أراض بعد هذه الفقرة فإنها تعني المجال الجوي والمياه الإقليمية– أو من خلال أو فوق أراضيها بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف، يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع عما يلي:

الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة.

يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله. ويتعهد الطرفان باتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيهما أو من خلال أراضيهما، وباتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها دون المساس بالحريات الأساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول ووجود وعمل أي منظمة أو مجموعة أو

بنيتها الأساسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله.[1]

المادة الخامسة – الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى

يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين وذلك في خلال مدة شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة السادسة – المياه

بهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لكافة مشكلات المياه القائمة بين الطرفين، يتفق الطرفان على الاعتراف بتخصيصات عادلة لكل منهما وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وحسب الكميات والنوعية المتفق عليها.

المادة السابعة – العلاقات الاقتصادية

انطلاقاً من النظر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة فيما بين الدول والشعوب والأفراد من بني البشر، فإن الطرفين –في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها– يؤكدان على رغبتيهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:

إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما من قبل أطراف ثالثة.

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، مرجع سابق.

المادة الثامنة – اللاجئون والنازحون

اعترافاً من الطرفين بالمشكلات الإنسانية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة للطرفين، وبما لهما من إسهام في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعيان إلى تحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

اعترافاً من الطرفين بأن المشاكل البشرية المشار إليها أعلاه التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي.

المادة التاسعة – الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية

سيمنح كل طرف للطرف الآخر حرية الدخول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية، وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد[1] مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن سيقوم الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

المادة العاشرة – أوجه التبادل الثقافي والعلمي

انطلاقاً من رغبة الطرفين في إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترفان بضرورة التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما، وعليه فإنهما يقومان –بأسرع وقت ممكن على ألا يتجاوز ذلك فترة تسعة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة– باختتام المفاوضات حول الاتفاقات الثقافية والعلمية.

المادة الحادية عشرة – التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

يسعى الطرفان إلى تعزيز التفاهم المتبادل فيما بينهما، والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة.

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، مرجع سابق.

وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان بما يلي:

الامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع انتشار مثل هذه الدعايات، وذلك من قبل أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما القيام بأسرع وقت ممكن وبفترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كافة ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التعصب والتمييز، والعبارات العدائية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما أن يمتنعا عن مثل هذه الإشارات أو التعبيرات في كافة المطبوعات الحكومية.

المادة الثانية عشرة – محاربة الجريمة والمخدرات

سيتعاون الطرفان في محاربة الجريمة وبخاصة التهريب، وسيتخذان كافة الإجراءات الضرورية لمحاربة ومنع نشاطات إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه النشاطات إلى المحاكمة، وفي هذا الخصوص سيأخذ بعين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصلا إليها مثل ملحق 3 من هذه الاتفاقية. كما يلتزم الطرفان بإتمام الاتفاقات المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن تسعة شهور من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة الثالثة عشرة – النقل والطرق

يأخذ الطرفان بعين الاعتبار التقدم المحرز في مجال النقل، ولهذا يعترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل. ولتعزيز العلاقات في هذا المجال يتفق الطرفان على ما يلي:

سيسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم، ولن يفرض أي طرف ضرائب إضافية أو قيود على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

سيقوم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيأخذان بالاعتبار إقامة اتصالات برية والاتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

سيستمر الطرفان بالتفاوض بشأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات السابقة والأخرى مثل: المشاريع المشتركة، والأمان على الطرق، ومعايير النقل، وترخيص المركبات، وممرات برية، وشحن البضائع والحمولات،

والقضايا المتعلقة بالأرصاد الجوية، على أن تتم هذه الاتفاقات فيما لا يزيد عن ستة شهور من تاريخ تبادل الطرفين وثائق تصديق هذه المعاهدة.

سيستمر الطرفان بالتفاوض لإقامة طريق سريع يربط الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

المادة الرابعة عشرة – حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ

يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر بالمرور البحري في مياهه الإقليمية وفقاً لقواعد القانون الدولي سيمنح كل طرف لسفن الطرف الآخر وحمولاتها منفذاً عادياً إلى موانئه، وكذلك إلى السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منها. وسيمنح هذا المنفذ وفقاً لنفس الشروط المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

يعتبر الطرفان مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية مفتوحة لكل الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها بدون إعاقة أو توقف، وسيحترم كل طرف الآخر بالملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق تيران وخليج العقبة.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية الإبراهام واتفاق مع المغرب

أولا: اتفاقية الابراهام:

وقعت كل من الإمارات والبحرين، الثلاثاء، اتفاقين للتطبيع مع إسرائيل، في مراسم ترأسها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بحديقة البيت الأبيض.

وبعد ساعات من حفل التوقيع على الاتفاقين، أصدر البيت الأبيض ثلاثة نصوص تتضمن نص إعلان "اتفاقات إبراهام" بين تل أبيب وأبو ظبي والمنامة، ونص اتفاقية التطبيع الثنائية بين الإمارات وإسرائيل، ويتألف من أربع صفحات، وملحق من 3 صفحات، ونسخة من اتفاقية البحرين مع إسرائيل.

وارتكزت الاتفاقات على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، والتعاون المشترك في عدة مجالات مع إسرائيل، غير أنها لم تذكر أن إسرائيل ملزمة بوقف ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو حتى تأجيلها.

وفيما يلي نص إعلان اتفاقات إبراهام (إسرائيل والإمارات والبحرين):

[1] موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**، مرجع سابق.

نحن الموقعون أدناه، ندرك أهمية الحفاظ على السلام وتعزيزه في الشرق الأوسط والعالم على أساس التفاهم المتبادل والتعايش، وكذلك احترام كرامة الإنسان وحريته، بما في ذلك الحرية الدينية.

نشجع على بذل الجهود لتعزيز الحوار عبر الأديان والثقافات للنهوض بثقافة السلام بين الديانات الإبراهيمية الثلاث والبشرية جمعاء.

نؤمن بأن أفضل طريقة لمواجهة التحديات هي من خلال التعاون والحوار، وأن تطوير العلاقات الودية بين الدول يعزز من مصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط والعالم.

نسعى إلى التسامح واحترام الأشخاص من أجل جعل هذا العالم مكاناً ينعم فيه الجميع بالحياة الكريمة والأمل، بغض النظر عن عرقهم وعقيدتهم أو انتمائهم الاثني.

ندعم العلم والفن والطب والتجارة كوسيلة لإلهام البشرية وتعظيم إمكاناتها، وتقريب الأمم بعضها من بعض.

نسعى لإنهاء التطرف والصراع لتوفير مستقبل أفضل لجميع الأطفال. نسعى لتحقيق رؤية للسلام والأمن والازدهار في الشرق الأوسط وفي العالم.

وعليه، نرحب بحفاوة بالتقدم المحرز في إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وجيرانها في المنطقة بموجب مبادئ اتفاقي أبراهام، وتشجعنا الجهود الجارية لتوطيد وتوسيع هذه العلاقات الودية القائمة على المصالح المشتركة والالتزام المشترك بمستقبل أفضل.

والثلاثاء، وقعت الإمارات والبحرين اتفاقي التطبيع مع إسرائيل في البيت الأبيض، برعاية الرئيس الأمريكي، متجاهلتين حالة الغضب في الأوساط الشعبية العربية.

وأظهر حفل التوقيع الذي انعقد في البيت الأبيض، وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد، ونظيره البحريني عبد اللطيف الزياني، بجانب نتنياهو.

وفي 13 أغسطس توصلت الإمارات وإسرائيل، إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بينهما، قوبل بتنديد فلسطيني واسع، قبل أن تعلن البحرين خطوة مماثلة الجمعة الماضي.

وأعلنت قوى سياسية ومنظمات عربية، رفضها بشكل واسع لهذا الاتفاق، وسط اتهامات بأنه "طعنة" فيظهر قضية الأمة بعد ضربة مماثلة من الإمارات.[1]

ثانيا: اتفاقية مع المغرب

وقع كلّ من المغرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الثلاثاء (22 ديسمبر) على إعلان ثلاثي مشترك في العاصمة الرباط على هامش الزيارة الرسمية التي يقوم بها للمغرب الوفدان الأمريكي والإسرائيلي برئاسة مستشار ترامب وصهره جاريدكوشنر، والمستشار الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي مائير بن شبات ووقّع المسؤولان الأمريكي والإسرائيلي ورئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني على هذا الإعلان إثر اجتماع مع الملك محمد السادس.

وفي المؤتمر الصحفي المشترك بين ممثلي الدول الثلاث كشف ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج عن إقامة علاقات دبلوماسية سلمية ودّية وكاملة بين المغرب وإسرائيل لخدمة السلام في المنطقة وتعزيز الأمن الاقليمي.

وفي مجمله تضمن الإعلان الثلاثي ثلاثة محاور أولها الترخيص للرحلات الجوية المباشرة بين البلدين مع فتح حقوق استعمال المجال الجوي، وثانيها الاستئناف الفوري للاتصالات الرسمية الكاملة بين مسؤولي البلدين وإقامة علاقات أخوية ودبلوماسية كاملة، وثالثها تشجيع تعاون اقتصادي ديناميكي وخلاّق ومواصلة العمل في مجال التجارة والمالية والاستثمار وغيرها من القطاعات الأخرى، مع التوقيع على أربع اتفاقيات بين المغرب وإسرائيل تهمّ الطيران المدني وتدبير المياه والتأشيرات الدبلوماسية وتشجيع الاستثمار والتجارة بين البلدين.

وأضاف بوريطة في مداخلته خلال المؤتمر الصحفي أن المغرب وإسرائيل اتفقا على إعادة فتح مكتبي الاتصال في الرباط و تل أبيب خلال الأسبوعين المقبلين "اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء إنجاز جيوسياسي للرباط" موازاة لذلك، وقّع المغرب والولايات المتحدة اتفاقين للتعاون موجهان لإنعاش الاستثمارات بالمغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ينشط المغرب اقتصاديا، وذلك بقيمة ثلاث مليارات دولار.

[1] عبد الجبار أبوراس / الأناضول، **نص إعلان "اتفاق إبراهام" بين إسرائيل والإمارات والبحرين (وثيقة)**، 2020.09.16، إسطنبول، على الرابط: https://cutt.us/LPpn8.

وأوضح موقع "لوديسك" المغربي في صفحته الناطقة بالعربية أن الاتفاق الأول، هو عبارة عن مذكرة تفاهم بين الحكومة المغربية الممثلة في وزارة الاقتصاد وشركة تمويل التنمية الدولية للولايات المتحدة. أما الاتفاق الثاني الموقع من قبل محسن الجزولي الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج،

مع شركة التنمية الأمريكية، فهو عبارة عن "إعلان نوايا" بين الطرفين بخصوص المشروع الأمريكي "ازدهار إفريقيا[1]."

المبحث الثاني: تأثيرها على العلاقات العربية العربية

بالرغم من قيام بعض الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وأن من بين تلك الدول لم تجازف بالإقدام على التبادل الدبلوماسي مع إسرائيل اعتبارا لمشاعر مواطنيها. أو بالأحرى خوفا من غضب وثورة هذه المشاعر، وما قد يؤدي إليه من عواقب غير محدودة فإن هذا لم يمنع بعض الحكام من التورط أو الإقدام الطوعي على خطوات تطبيعية مع إسرائيل بشكل غير مباشر تحت غطاء أنشطة ثقافية أو غيرها، الأمر الذي مكن إسرائيل من الاستمرار في تطبيع علاقتها مع عدة دول عربية حتى خلال الأوقات التي شهدت تأزُما وعدائية بين الجانب العربي وإسرائيل.

المطلب الأول: تأثيرها على الأمن العربي وعلى القضية الفلسطينية

إن الاتفاق الأخير لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة يعني نهاية مساعي التوصل إلى نتيجة معقولة تقوم على حل الدولتين للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. وقد يأمل بعض الإسرائيليين في أن يؤدي تحسين العلاقات مع الدول العربية إلى تفادي الحاجة إلى مزيد من المفاوضات مع الفلسطينيين ومع ذلك، فإن الفلسطينيين لن يبارحوا مكانهم، والواقع هو عدم إمكان احتفاظ إسرائيل بطابعها الأساسي كدولة يهودية وديمقراطية إذا تجاهلت القضية الفلسطينية. ولحسن الحظ، فإن أولئك الذين ما زالوا يسعون إلى حل الدولتين ليس لديهم سبب لليأس. فقد يكون الإنجاز الإماراتي–الإسرائيلي بمثابة جسر ضروري للتغلب على

[1] موقع الإلكتروني، **المغرب وإسرائيل . اتفاق على علاقات دبلوماسية كاملة واستثمارات ضخمة**، 23-12-2020، على الرابط: https://p.dw.com/p/3n8Lu.

المأزق الحالي. ويمكن للدبلوماسية الماهرة أن تستخدم التطبيع كأساس لإحياء الزخم باتجاه التوصل إلى حل الدولتين ويظهر التاريخ والفطرة السليمة أن الدول العربية التي تحافظ على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تلعب دورا أكثر فعالية في دعم التطلعات الفلسطينية من تلك التي ترفض إقامة علاقات مع إسرائيل فقد استغلت الدول العربية التي قامت بتطبيع العلاقات، وتحديدا مصر والأردن اتفاقات السلام التي وقعتها مع إسرائيل للمساعدة في تسهيل الدبلوماسية الإسرائيلية الفلسطينية وثني الطرفين على اتخاد خطوات غير حكيمة.

أولا: تأثيرها على الأمن العربي

تخلق عملية التطبيع الجارية مع إسرائيل مجموعة من الإشكالات للأمن العربي والعلاقات العربية- العربية والقضية الفلسطينية في وقت واحد على الصعيد الأمني والاقتصادي والدبلوماسي والسياسي والقانون الثقافي والفكري. كما أنها تقضي تماما على المبادرة العربية للسلام، ومن أهم هذه التداعيات على الأمن العربي[1]:

1- على الصعيد السياسي:

يتوقع أن تؤدي إلى مزيد التعنت الإسرائيلي تجاه شروط التسوية، وأن تساعد على مزيد من تحييد القضية الفلسطينية كمحدد للعلاقات العربية- الإسرائيلية. وأن تدفع النظام العربي إلى مزيد من الانقسامات والانهيارات بصورة أكبر بما عليه الآن، إضافة إلى تنامي إشكالية تحديد العدو أو الصديق أو الخصم والمنافس في الخلافات العربية سياسيا وفكريا وثقافيا. وفقدان دول الثقل السياسي العربي لمركزها وثقلها السياسي ودورها الإستراتيجي (العراق، سوريا، مصر، السعودية...) وحلول دول أخرى متحالفة مع اليمين الإسرائيلي واليمين الامريكي مكانها وكذلك إفقاد الجانب الفلسطيني القدرة على التأثير في مواقف دول العالم بسبب افتقاره للأدوات والمصالح التي يمكن تقديمها فيما كانت العلاقة مع الدول العرب الإسلامية مكسبا لأي دولة تتبنى الموقف العربي التصويتي ونتعرف بالدولة الفلسطينية.

[1] أمير الطويل مجلة شؤون فلسطينية، **ما بعد اتفاقيات التطبيع العربي**، العدد 281، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية القدس- فلسطين، ص 81.

2- على الصعيد الأمني العسكري:

تؤشر التحولات الجارية بشكل واضح إلى أن دولا عربية أصبحت ترى في إيران وليس إسرائيل، الخطر الأكبر على أمنها الوطني ومن ثم باتت مستعدة للتحالف العسكري مع إسرائيل ما يشكل انقلابا كاملا للمعادلات العسكرية والأمنية والإستراتيجية في المنطقة خاصة ان إيران ستجد في هذه الخطوة استقرارا كبيرا لها ما يفتح المجال لزيادة التوتر بين إيران والدول العربية.

3- على الصعيد الاقتصادي:

يتوقع ان تكون للتحولات الجارية تداعيات على نظام الاقتصادي العربي ككل وعلى الاقتصاد الخليجي بصفة خاصة لأن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على اختراق بنى وهياكل اقتصاد الدول المطبعة أكبر بكثير من قدرة اقتصاد هذه الدول على اختراق بنى وهياكل الاقتصاد الاسرائيلي ولأن تنامي العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وهذه الدول يمكن أن يشكل عقبة أو يضع المزيد من العراقيل أمام عملية التكامل الاقتصادي في العالم العربي [1].

4- على الصعيد الثقافي والفكري والأيديولوجي:

يمكن للتحولات الجارية أن تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على النسق العقائدي للنظام العربي وقد تضرب فكرة العربية في الصميم وتؤدي إلى تهميشها خاصة مع ما هيَأته عملية التطبيع هذه من بيئة للترويج الإعلامي لأفكار تناقض الأفكار العروبية التي سادت في المنطقة لأكثر من سبعين عاما خصوصا فيما يتعلق باعتبار قضية الفلسطينية (أي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين) قضية عربية مركزية تحظى بالأولوية في السياسة العربية ناهيك عن مخاطر التحول الثقافي والفكري تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية بما في ذلك التحول بمفهوم العدو والحليف لدى البعض لتنتقل إسرائيل المحتلة إلى دولة صديقة وحليفة وإيران من دولة جارة إلى عدو أساسي تكرار تجارب سابقة فاشلة في تحقيق الأمن وحل قضية الفلسطينية خلال 42 عاما على صعيد تاريخ ومكونات الصراع وتجارب حله بالتسوية السياسية والتطبيع مع إسرائيل فقد مرت الدول العربية بعدة مراحل في هذه المحاولة وأهمها: مفاوضات كامب ديفيد والتوصل إلى معاهدة سلام منفردة بين مصر وإسرائيل عام

[1] أمير الطويل، مرجع سابق، ص 82.

1978 التي فشلت حتى في إعادة السيادة الكاملة لمصر على سيناء ناهيك عن تخطيها القضية الفلسطينية ورغم القيام بعملية التطبيع كانت أحكم من الجارية اليوم غير أن الجانب الإسرائيلي أمعن في تهديد الأمن العربي وانتهاك حقوق الفلسطينية ورفض الانصياع لنداء السلام والتسوية حتى هذه اللحظة ولم تجن مصر من ذلك شيئا و لا تقدم دورا سياسيا إقليميا أفضل من السابق، مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد عام 1991 ثم المفاوضات الثنائية الأردنية والفلسطينية واللبنانية والسورية مع إسرائيل إلى جانب مفاوضات متعددة دولية حول اللاجئين والمياه والعلاقات الإقليمية والأمن الإقليمي ورغم كل هذه الإغراءات التي اكتسبت إسرائيل وضعا سياسيا ودبلوماسيا أفضل غير أنها ضغطت لفتح مسار تفاوض فلسطيني إسرائيلي سري أقضى إلى ما يعرف باتفاق أوسلو عام 1993 وتم فيه تعليق جميع الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني من الدولة والعودة والحدود والمياه والقدس...إلخ وفي وقت نفسه زادت إسرائيل من الاستيطان والانتهاكات والسيطرة على القدس والمقدسات والاغتيالات والاعتقالات العشوائية التعسفية وهدم البيوت ورفضت بدء المفاوضات النهائية المقررة عام 1999 وفي عام 2002. قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت بناء على هذا الاتفاق وحتى اليوم لم تعقد أي مفاوضات جدية لإنهاء الاحتلال (بعد مرور 27 عاما) وليس هذا فحسب بل إن إسرائيل لم تطبق أكثر من 13% مما ينبغي أن تقوم به رغم قيام الجانب الفلسطيني بتطبيق أكثر من 87% من المطلوب منه في هذا الاتفاق.

مفاوضات السلام الأردنية – الإسرائيلية التي افضت إلى معاهدة وادي عربة للسلام عام 1994، والتي تم توقيعها بسرعة غير متزنة واحتجاجا على توقيع الفلسطينيين اتفاق أوسلو عام 1993 ورغم ذلك استمرت إسرائيل في تجاهل الدور الأردني في الأماكن المقدسة وانتهاكه واستمرت في المماطلة في التوصل إلى حل نهائي لاحتلال فلسطين كما قامت بعدة اختراقات أمنية وعسكرية ضد الأردن ولم تسمح للأردن بممارسة الاستيراد والتصدير مع الضفة الغربية إلا بشروط معقدة وبأرقام متواضعة جدا كما أنها لم تترك فرصة إلا وهددت فيها بأن شرق نهر الأردن أي الأردن جزء من وعد بلفور لإسرائيل بأشكال مختلفة وهي تحاول التهديد بالإخلاء بالأمن الأردني بأشكال لانهاية لها.[1]

[1] أمير الطويل، مرجع سابق، نفس الصفحة.

خلاصة هذا التحليل أن هذه الظاهرة المستجدة في عملية التطبيع بين دول عربية وإسرائيل تجري منبتة عن السياق الطبيعي للصراع وعن المسارين التاريخي والإستراتيجي المؤسسين بالدماء والتضحيات العربية والفلسطينية وتأتي معاكسة ودولي ولتنامي رفض وعزل إسرائيل إقليميا ودوليا لتنامي الأخطار الإستراتيجية على إسرائيل من المقاومة الفلسطينية ومن تنامي نفوذ كل من تركيا وإيران والمجموعة الإسلامية عموماً، ولذلك فهي تتم في ظل ضعف الرؤية التي تقف خلف الحماسة لهذه العملية من الأطراف العربية، وتحاول تهميش الجانب الفلسطيني في العلاقات العربية– الإسرائيلية وإفقاد القضية الفلسطينية وكما يطرح الاستراتيجيون، فإن حركة التطبيع الجارية اليوم ليست حركة تاريخية إستراتيجية، بل هي حركة اعتراضية قوية لمنع التاريخ من أن يسير باتجاهاته الطبيعية التي سطرتها صفحاته خلال العقود الماضية، حيث إن إسرائيل، ورغم ما تملك من قوة ونفوذ واتفاقات سلام، بقيت وستبقى تعيش في عقلية الرعب وعدم الثقة بالأمان بالمستقبل وبالمحيط الإستراتيجي.[1]

ثانيا: تأثيرها على القضية الفلسطينية

لا شك أن القضية الفلسطينية، قد عانت الكثير من التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني وتحولات الأنظمة العربية التي باتت تتعامل مع هذا الكيان باعتباره حليفاً لا عدواً. وتأتي في مقدمة تلك الأنظمة السلطة الفلسطينية، التي انقلبت على أهدافها وأسباب وجودها، وصارت تعمل شرطياً للكيان المحتل وكان لاتفاقيات أسلو التي وقعتها معه عواقب كارثية بالنسبة إلى معيشة الفلسطينيين ومستقبل القضية بل وعلى التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني حيث أدى التطبيع الفلسطيني إلى فتح بوابة التطبيع العالمي والاسلامي مع الكيان الصهيوني كما أن التطبيع العربي، قد خلقت في العلن تيارا عربيا قويا من المثقفين ورجال الأعمال يتبنى التطبيع مع الكيان الصهيوني ويروج لأوهام السلام مع الكيان الصهيوني مما أدى لبلبة كثير من أبناء الشعب العربي وتشوش موقفهم من القضية الفلسطينية ومن التطبيع مع العدو الصهيوني. كما أن التطبيع العربي قد أثر على حركات المقاومة العربية بسبب التضييق الرسمي عليها داخل دولها[2] لكن، على الرغم من

[1] عماد الدين العشماوي، **استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع دول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟** مجلة مداد الأدب، العدد 2018–2019، ص 874.

[2] عماد الدين العشماوي، مرجع نفسه، ص 875.

هذه التأثيرات الضارة، إلا أن التطبيع بسلبياتها كلها، قد كان سبباً من أسباب استمرار صمود الشعب الفلسطيني، وصمود المقاومة وإبداعها في مقاومة التطبيع في الداخل الفلسطيني، وانكشاف الوجه الصهيوني القبيح للخارج العربي، حتى خبت دعوات السلام والتطبيع، ونشطت دعوات مقاومة التطبيع من جديد. بل إن التطبيع، قد جعل زمام المبادرة بين يدي الشعوب المؤتمنة عليها وشريكة الفلسطينيين في الدفاع عن فلسطين ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني ومن المفارقات الغريبة، أن تراجع المقاطعة العربية الرسمية وبداية التطبيع، لم يتوقف عند صحوة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية فقط، لكن واكبه موجة جديدة من حملات المقاطعة على مستوى العالم في الظهور، بدعوة من المجتمع المدني الفلسطيني في البداية، وبعدها أخذت الحملات حياة خاصة بها، وأصبحت بالأحرف الأولى "بي دي إس" أي مقاطعة العقوبات وسحب استثمارات معروفة ببساطة ومن يشاهد الإنسان العربي الفلسطيني، اليوم، في مسيرات العودة، يوقن أن فمازالت المقاومة الفلسطينية قائمة تدل على أن فاتحة الطريق نحو تحرير فلسطين. وأن الحضور العربي الداعم للفلسطينيين، هو أساس فرض أي حل عادل للقضية.

المطلب الثاني: مخاطر التطبيع على القضية الفلسطينية

إن مخاطر التطبيع مع إسرائيل لم تكن يوما مقصورة على القضية الفلسطينية وأرض فلسطين بل انها تمتد إلى ما هو أبعد وأشمل من ذلك، فالأمة الإسلامية هي المستهدف الرئيسي، من خلال إضعاف الاهتمام بالقضايا التي تهم المسلمين وبالثوابت الإسلامية وتفكيك هوية الأمة الإسلامية. فبعد أن كان التعامل وإنشاء علاقات مع إسرائيل يعد خيانة للفكر الإسلامي وللأمة الإسلامية والعربية، أصبحت الدول الإسلامية والعربية تهرول لإنشاء علاقات مع إسرائيل، وبالتالي تشتت الإسلام والمسلمين، ونشوء جيل متخبط الفكر والمبادئ، غير متمسك بقيمه، يرى أن إسرائيل والدول الغربية نموذج للدول الناجحة المتقدمة، بغض النظر عن النهج والأسلوب المتبع، فجيل مسلم عربي لا يعرف عدوه من صديقه، أخطر على الأمة الإسلامية والعربية من التطبيع نفسه يعد التطبيع العربي الإسرائيلي تغيراً إستراتيجياً هاماً وخطيراً في المنطقة العربية، إذ يعتبر نقطة قوة وإنجاز لصالح إسرائيل، في المقابل فإن التطبيع العربي قد أضعف موقف القضية الفلسطينية وسط تخلي أكثر الدول العربية تأثيرا في المنطقة عن دعمها لفلسطين، وانتقال دعمها لصالح إسرائيل، ومن أهم تداعيات التطبيع العربي على القضية الفلسطينية مستقبلا، هو تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وتعجيل انهيارها، مما

يؤدي إلى حدوث توتر في الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل الانقسام السياسي الداخلي الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عام2007، والذي كان له دورا كبيرا في نجاح التطبيع في ظل تراجع وتخبط الموقف الفلسطيني في المنطقة العربية. فضلاً عن أن التطبيع من المؤكد سيكون له دوراً في إنجاح صفقة القرن، والمخطط الإسرائيلي لضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية[1].

هناك الكثير من المخاطر التي يمكن أن يتسبب بها التطبيع مع العدو، ضد الأمة العربية والإسلامية، وفي مقدمتها التهديد الكبير الذي سيتسبب به التطبيع للوجود والكيانية الفلسطينية والعربية والإسلامية وللأمن القومي الفلسطيني والعربي والإسلامي، ولا يمكن حصر عدد المخاطر والتهديدات الكثيرة والكبيرة الضارة بالشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، والتي تمس بقيمنا وتقاليدنا وأعرافنا وأخلاقنا ومجتمعاتنا الفلسطينية والعربية والإسلامية، التي ستنتج عن عمليات واتفاقيات التطبيع مع العدو والكيان الصهيوني، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر:

1. الاختراق الصهيوني الاجتماعي والفكري والثقافي والفني والإعلامي والرياضي للمجتمعات العربية والإسلامية;

2. سعي العدو لتغيير مناهج التعليم، وحذف من المناهج التعليمية والتربوية في العالمين العربي والإسلام، كل ما يتعلق بكشف مخاطر وجرائم الكيان الصهيوني ومؤامرات وإفساد وفساد وخبث وكفر ولعنة اليهود;

3. حذف تاريخ وجغرافية وخارطة فلسطين من كافة المناهج التعليمية، واستبدالها بجغرافية الكيان الصهيوني وتاريخه الكاذب والمزعوم;

4. حذف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة من المناهج التعليمية التي تحض على الجهاد والإعداد;

5. حذف المواضيع والمباحث المتعلقة بغدر وخيانة وكفر وحقد وتآمر اليهود من مناهج السيرة النبوية والتاريخ الإسلام;

6. ضرب الروح المعنوية واضعاف روح الترابط والتكافل الاجتماعي في المجتمعات العربية والإسلامية;

[1] وصال الطناني، **التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني/ يناير 2009.

7. إثارة الفتن والنعرات الدينية والعقائدية والمذهبية والطائفية والإثنية والمناطقية في صفوف العرب والمسلمين[1]؛
8. الترويج للرذيلة والفاحشة والفسق والفجور والفساد والإفساد، والسعي لتدمير الضوابط والقيم الأخلاقية، وطمس التقاليد العريقة والأعراف والقيم الجميلة لدى العرب والمسلمين، ودفعهم للتحلل من القيم والتقاليد والأعراف والأخلاق الحميدة، عبر إشاعة ونشر الفساد والخمور والمخدرات والفجور والانحلال الأخلاقي، وبث الأفكار المسمومة والمنحرفة والسلوكيات المدمرة لدى الأجيال الناشئة والمجتمعات العربية والإسلامية، حتى لا تشكِّل أي خطر في المستقبل ضد الكيان الصهيوني؛
9. تعزيز ونشر وتكريس المفاهيم الخاطئة حول الدين الإسلامي والمسلمين، والعمل بكافة الوسائل على تشويه الإسلام والمسلمين، واظهار التراث والفكر الإسلامي بمظهر الداعم للإرهاب والتكفير والاجرام؛
10. إثارة الفتن واشغال العرب والمسلمين في حروب أهلية داخلية لا نهاية لها، مثلما يحدث الآن في العديد من الدول العربية والإسلامي؛
11. السعي لمنع أو تقييد عمليات التجنيد وخدمة الدفاع الوطني الدول العربية والإسلامية وخفض تعداد الجيوش؛
12. تحديد القدرات العسكرية والدفاعية لجميع الدول العربية والإسلامية، ومحاصرتها في مصادر شراء السلاح والمعدات العسكرية والأمنية المتطورة، ومنع الدول المصنِّعة للأسلحة والمعدات العسكرية من بيعها الأسلحة الإستراتيجية والكاسرة للتوازن والتفوق النوعي؛
13. استمرار تفرُّد الكيان الصهيوني بامتلاك الأسلحة النووية والإستراتيجية والنوعية والمتطورة والهامة؛
14. فتح الممرات المائية وأعالي البحار والمياه الإقليمية العربية والإسلامية أمام سفن وبحرية الكيان الصهيوني؛
15. إقامة قواعد عسكرية وأمنية صهيونية في بعض الدول العربية والإسلامية، مما سيتيح المجال للعدو للتفوق الإستراتيجي وفرض المزيد من الهيمنة في المنطقة، والتجسس والتغلغل في المجتمعات والكيانات العربية والإسلامية؛

[1] د.محمد أبوسمرة، **مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية**، د أمد للإعلام 2007 – 2021، تاريخ النشر: 2020/09/25 على الساعة 16:58، الاطلاع عليه 24-05-2022 الساعة 22:50، على الرابط: https://cutt.us/NFzpK.

16. العمل من أجل سلب المياه والثروات والخيرات العربية والإسلامية، ولاستغلالها في تطوير وانشاء المزيد من المشاريع الصناعية والتكنولوجية والعسكرية والزراعية والتنموية والاستثمارية;
17. إلغاء المقاطعة العربية والإسلامية، وافشال جهود وأعمال وبرامج ونجاحات كافة هيئات ومنظمات المقاطعة الناشطة في مختلف أنحاء العالم للعدو الصهيوني، وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصهيونية الصناعية والزراعية والتجارية[1];
18. استغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة في المشاريع الاستثمارية الصهيونية في العالم العربي، والتي كما قال نتنياهو ستعتمد على: (المزج بين العقل اليهودي والمال العربي)، مما سيؤدي إلى ازدهار ونمو الاقتصاد الصهيوني;
19. انتزاع اعتراف الدول العربية والإسلامية التي توقع اتفاقيات للتطبيع مع العدو بيهودية الدولة العبرية، والاعتراف بحقها في الوجود والعيش بأمن وسلام، وإنَّ مجرد موافقة تلك الدول على صفقة القرن، يعني اعترافها علناً بيهودية الدولة العبرية، وما يتبع ذلك من مخططات شريرة وخطيرة لتصفية القضية الفلسطينية
20. منع وإدانة كافة أعمال وأشكال المقاومة الفلسطينية والعربية ضد الكيان الصهيوني، بما فيها المقاومة الشعبية والسلمية;
21. تمزيق الجبهة الداخلية للشعوب العربية والإسلامية، وكذلك للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين المحتلة;
22. منع أية جهود أو مطالب فلسطينية أو عربية أو إسلامية لتحرير أرض فلسطين التاريخية، أو تحرير القدس الشرقية وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، واتهام كل من يطالب أو يسعى إلى ذلك بالإرهاب، أو دعم الإرهاب;
23. السعي الجاد والحثيث لتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة دولة (إسرائيل الكبرى)، الممتدة من نهل النيل غرباً حتى نهر الفرات شرقاً، ومن لواء الإسكندرونة شمالاً، حتى منتصف الجزيرة العربية جنوباً[2];

[1] د.محمد أبوسمرة، مرجع سابق.

[2] د.محمد أبوسمرة، مرجع سابق.

-التطبيع جعل من الاحتلال الإسرائيلي دولة صديقة في الشرق الأوسط والوطن العربي ولم يعد الصراع عربي إسرائيلي بل تقزم إلى صراع فلسطيني إسرائيلي والآن يجري اتهام الفلسطينيين بمحاولات النزاع وإثارة الشغب مع" الإسرائيليين";

-التطبيع جعل الدول العربية او على الاقل الانظمة العربية تهرول لتدشين علاقات مع الاحتلال الاسرائيلي بمعنى انه جعل أصحاب الحق يهرولون للمهادنة وفق فهم خاطئ لمبادئ سياسة أو إسلامية من قبيل المصالح السياسية المشتركة أو وان جنحوا للسلم فاجنح لها[1];

-التطبيع أعادة رسم الخارطة السياسية للشرق الاوسط من الصراع العربي والاحتلال الإسرائيلي إلى تحالف بين العرب والاحتلال الإسرائيلي في مواجهة قوى إقليمية مثل إيران;

-حدث تغير واضح على جانب كبير من الثقافة العربية حيث لم تعد دولة الاحتلال الإسرائيلي هي العدو بل هي الصديق في مقابل العدو الذي يتجسد في إيران ويجاهر بعض العرب في النظر إلى إسرائيل على أنها صديق;

-صار بعض المثقفين العرب يشككون في أحقية الفلسطينيين في فلسطين التاريخية وهذا الامر يقدم خدمات جليلة للاحتلال الصهيوني وعلى طبق من ذهب لقد سمعنا تصريح الكاتب المصري يوسف زيدان في ديسمبر 2017م عندما اعتبر أن القدس لم تكن يوما عربية;

- تدخل رجال الدين في الصراع العربي الاسرائيلي بشكل يسهم في تعزيز مكانة إسرائيل وصاروا يفسرون الإرث الديني الإسلامي وفق مزاجهم أو بتعليمات من القيادة التي تحكمهم وصاروا يشككون في كون أن المسجد الأقصى عقيدة تجسدت في الآية الكريمة (سبحان الذي أسرى) الإسراء حيث ربطت هذه الآية بين مكة المكرمة وبيت المقدس برباطين أولهما جغرافي والثاني عقائدي;

- يؤطر التطبيع من الاحتلال القبول بالنكبة وبالنكسة وبسلسلة الهزائم العربية أمام الاحتلال ويقر لإسرائيل بأنها صاحبة الارض ويسمح كذلك للاحتلال بالتسلل الى الوعي العربي لاسيما مع الحديث عن التسامح والحوار الاديان;

[1] د.احمد فايق دلول، **التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي**، المحاضرة السادسة، الاطلاع عليه 2022/05/24 الساعة 23:27، على الرابط: https://cutt.us/2iwMA.

-يؤدي التطبيع إلى تجاوز كل الثورات والانتفاضات التي قام بها الفلسطينيون ضد الاحتلال وتحويلها من فعل مقاوم إلى فعل عبثي لاسيما في ظل استماتة بعض النظرين للأنظمة التي تسير في ركب التطبيع لتظهير الخسائر البشرية والمادية التي تترتب على العمل المقاوم;

- يحرر التطبيع إسرائيل من التزاماتها تجاه المبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية وشرعنة سياسات الاحتلال وممارسة فيما يخص الاستيطان;

- أوجد التطبيع حالة الفتور في العلاقات بين بعض الدول الخليج والسلطة الفلسطينية من جهة وحركة حماس من جهة أخرى رغم محاولة حماس تقريب وجهات النظر ومحاولة الحركة تحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية بعد الوصول الملك سلمان لسدة الحكم[1];

المطلب الثالث: مواقف وأهداف دول العربية اتجاه التطبيع

أولا: مواقف دول العربية اتجاه التطبيع

ينشر في الوطن العربي عموما موقف معياري سلبي من مفردة التطبيع اذ ان معناه لدى العرب مثل بحمولات ودلالات وصورة سلبية وذلك بسبب ارتباطه باحتمال تسليم العرب بوجود دولة إسرائيل أو بسبب ارتباطه بإنهاء الصراع مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها من دون حل عادل لقضية فلسطين او بسبب استخدام بعض الدول العربية له لتحقيق مصالحها وتحسين أوراق اعتمادها لدى الدول الكبرى على حساب قضية فلسطين. وتتفق غالبية الأحزاب والقوى والسياسية المصرية فضلا عن العربية على هذا الموقف وقد ترافق هذا الموقف المعياري المبدئي مع فتاو إسلامية ومسيحية ضد التطبيع ولاسيما في الموقف من زيارة القدس تحت احتلال كما حظر الأنبا شنودة سفر الأقباط إلى القدس للحج ودعا مطران القدس في المنفى هيلاريون كبوتشي المسيحيين إلى امتناع عن زيارة القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي[2].

أما على صعيد أنظمة الحكم السياسية فإن رؤية كل دولة عربية للتطبيع مع إسرائيل تختلف عن الأخرى فهنالك دول عربية مثل سورية والجزائر والمملكة العربية السعودية ولبنان "الرسمي منذ سقوط اتفاق 18 ماي" لا تقبل أي شكل من أشكال التطبيع وهو ما ينطبق على العديد من الدول الإسلامية أيضا مثل ماليزيا التي

[1] د.احمد فايق دلول، مرجع سابق.

[2] محسن عوض، ممدوح سالم، وآخرون، مرجع سابق، ص 299.

لا تزال تتمسك بموقفها الرافض الإقامة أي علاقات دبلوماسية أو سياسية أو أي تعاون اقتصادي مع إسرائيل على خلفية السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وهنالك دول عربية وقعت على اتفاقيات سلام مع إسرائيل وأنجت تعاونا اقتصاديا معها على غرار الأردن ومصر اللتين وقعتا اتفاقية "الكويز" والتي تسمح بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة تجمع ما بين الخبرات الإسرائيلية والعمالة المصرية والأردنية وأسواق التصدير الأمريكية وهناك أيضا دول تفضل إقامة علاقات سرية بين حكومتها وحكومة إسرائيل حفاظا على صورتها العامة لتفادي إثارة غضب الشعب به العلاقة[1].

وفيما يلي قائمة ببعض الدول العربية وأين تقف الآن فيما يتعلق بتطبيع العلاقات مع إسرائيل:

سلطنة عمان:

كانت سلطنة عمان من أوائل الدول التي هنأت الإمارات والبحرين بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكنها قالت إنها لا تزال ملتزمة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يتطلع إلى قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية تحافظ الدولة الخليجية على علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة وخصمها إيران، مدعيةً موقفًا محايدًا في المنطقة. كما لعبت دور الوسيط في النزاعات الإقليمية ومع ذلك، كانت هناك عدة اتصالات بين عمان وإسرائيل، بما في ذلك في عام 2018 عندما استقبل السلطان الراحل قابوس نتنياهو في مسقط. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يزور فيها مسؤول إسرائيلي عمان منذ عام 1996. في ذلك الوقت، قال مكتب نتنياهو إن الزيارة جاءت بعد اتصالات طويلة بين البلدين وكان أجرى وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله أجرى اتصالا هاتفيا مع نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي، حيث اتفق الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات. كما تحدث المسؤول العماني مع جبريل الرجوب، أمين عام اللجنة المركزية لحركة فتح الفلسطينية، وأكد على عمق علاقة عمان مع الفلسطينيين[2].

[1] محسن عوض، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2] بوابة اقتصاد فلسطين، **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟**، 24 أيلول 2020، تاريخ الاطلاع عليه 24-05-2022 الساعة 23:27، على الرابط: https://cutt.us/tjV7C.

المملكة العربية السعودية:

يقول محللون إن الصفقات الأخيرة لم تكن لتحدث لولا دعم الرياض، على الرغم من إشارة المملكة إلى أنها ليست مستعدة لاتخاذ نفس الخطوة بنفسها وأشارت المملكة العربية السعودية، التي قالت في وقت سابق هذا الشهر إنها ستسمح لجميع الرحلات الجوية بين الإمارات وإسرائيل بعبور مجالها الجوي، إلى أنها لن تطبع العلاقات مع إسرائيل خارج إطار مبادرة السلام العربية. لكن هناك مؤشرات على وجود انقسام عميق بين قيادة المملكة في هذا الصدد ذكر تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال الأسبوع الماضي أن الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز كان على خلاف مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بشأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل في حين أن الملك داعم منذ فترة طويلة للمقاطعة العربية لإسرائيل ولمطالبة الفلسطينيين بدولة مستقلة، يبدو أن محمد بن سلمان حريص على الانضمام إلى إسرائيل، لمصالح تجارية وعسكرية تخص المنطقة، بحسب التقرير خلال حفل التوقيع في واشنطن، قال ترامب للصحفيين إنه تحدث مع الملك و"بدأ الحوار" حول التطبيع مع إسرائيل لكن وكالة الأنباء السعودية التي تديرها الدولة نقلت عن الملك أن الملك أعرب عن دعمه لحل "دائم وعادل" للقضية الفلسطينية خلال مكالمته الهاتفية مع ترامب.

السودان:

على الرغم من مؤشرات تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت السودان ستعلن سيفعل ذلك في المستقبل القريب بعد ما طرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو قضية إقامة السودان لعلاقات مع إسرائيل خلال زيارته للخرطوم رد رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك إن حكومته ليس لديها تفويض للقيام بذلك، ويمكن اتخاذ قرار من هذا القبيل بعد نهاية الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات المقررة في عام 2022 وكان قد التقى مسؤولون سودانيون، بمن فيهم الجنرال عبد الفتاح البرهان، بمسؤولين أميركيين وإماراتيين في أبو ظبي لمناقشة شطبها من القائمة الأمريكية للدول التي "ترعى الإرهاب" وتسعى الحكومة الانتقالية لشطبها السودان من القائمة الأمريكية بالدول التي تدعم الإرهاب، والذي يمنعها من الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية ويحد من الاستثمار الأجنبي المحتمل وبينما تفيد تقارير عن صفقات محتملة في القريب العاجل توفر دعما ماليا للسودان إلى جانب شطبها من القائمة السوداء، قال

البرهان أن موقف الخرطوم تجاه القضية الفلسطينية وحقهم في إقامة دولة مستقلة "ما زال ثابتًا وسيظل ثابتًا"، على الرغم من السماح للطائرات التجارية الإسرائيلية بالتحليق فوق السودان.

الكويت:

أكدت الحكومة الكويتية يوم الاثنين موقفها من هذه القضية قائلة إنها لن تطبيع العلاقات مع إسرائيل حتى يتم إقامة الدولة الفلسطينية. بما يتضمن "الحل العادل والشامل" للصراع وإنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين جاء البيان بعد يومين من إعلان ترامب أنه يتوقع أن تكون الكويت الدولة العربية التالية التي تقيم علاقات مع إسرائيل وجاءت تصريحات ترامب عقب لقائه نجل أمير الكويت الأكبر الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح حيث تسلم الأخير جائزة نيابة عن والده البالغ من العمر 91 عاما[1].

قطر:

بينما تحافظ قطر على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة كونها موطن أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقة إلا أنها على خلاف كبير مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر التي قطعت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع قطر في 5 يونيو 2017، وفرضت حصارًا بحريًا وبريًا وجويًا، بدعوى أن الدوحة تدعم "الإرهاب" وعلاقاتها مع إيران وفي بيان، استبعد المتحدث باسم الحكومة القطرية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، قائلا إنه "لا يمكن أن يكون الحل" للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية لولوة الخاطر: "جوهر هذا الصراع يدور حول الظروف القاسية التي يعيشها الفلسطينيون" بصفتهم "شعوب بلا دولة، يعيشون تحت الاحتلال".

الجزائر:

قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن بلاده لن تكون أبدًا جزءًا من أي اتفاقية تطبيع العلاقات مع إسرائيل وقال في خطاب متلفز: "لقد لاحظنا نوعًا من التدافع نحو التطبيع...هذا شيء لن نشارك فيه " ولن نباركه وأضاف تبون "القضية الفلسطينية مقدسة بالنسبة لنا وهي أم كل القضايا ولن " تحل إلا بإقامة دولة

[1] بوابة اقتصاد فلسطين **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل**، مرجع سابق.

فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف وتعكس هذه التصريحات موقف الجزائر الثابت منذ استقلالها عام 1962م[1].

ثانيا: أهداف الأنظمة العربية من التطبيع

تسعى الأنظمة العربية التي تسارع في خطوات التطبيع إلى تحقيق عدة أهداف تتعلق جميعها بمصالح الأنظمة لا بمصلحة الدول ولا امنها القومي، وأهم هذه الأهداف:

أولا: محاولة تعبئة الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة "بوعي" في المنطقة، والتي تسعى من خلاله لإحلال " وكلاء إقليمين " يحققون مصالحها. وتدرك بعض الأنظمة العربية ان المصالح الأمريكية في المنطقة تقوم على ثلاث أسس: إسرائيل، النفط، ومكافحة الإرهاب، ولذلك فإنها تسعى للحصول على دور كبير ك "وكيل إقليمي " للولايات المتحدة عبر تبني مصالحها بالتطبيع مع الاحتلال ومحاولة إدماجه بالمنطقة، وتأمين أسعار رخيصة للنفط وادعاء محاربة الإرهاب وتوسيع مفهومه ليشمل حركات المقاومة[2].

ثانيا: البحث عن شرعية خارجية في ظل سقوط أو تأكل الشرعية الشعبية، وتعزيز آمال بعض الساعين للسلطة بتحقيق أهدافهم من خلال مغازلة الولايات المتحدة عبر البوابة الإسرائيلية. من ذلك رئيس الانقلاب في مصر عبد الفاتح السيسي الذي لعبت اللوبيات الصهيونية دورا في دعمه أمريكا، وولي العهد السعودي الساعي لتثبيت مستقبله كملك للبلاد، إضافة لطامحين جدد بالسلطة مثل رئيس المخابرات السودان صلاح غوش، ويمكن وضع وزير الخارجية العماني يوسف بن العلوي ضمن هذه القائمة.

ثالثا: الحصول على دعم أمريكي في مواجهة خصوم وأعداء إقليميين إيران، بمقابل التضحية بالقضية الفلسطينية.

رابعا: الاستفادة من القدرات الإسرائيلية في مجال الأمن الإلكتروني والتجسس، بهدف استخدمها ضد خصوم إقليميين أو معارضين سياسيين في الداخل والخارج.

[1] بوابة اقتصاد فلسطين **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل**، مرجع سابق.

[2] محمد أمين، فراس ابو هلال، مرجع سابق، ص ص 69-70.

خامسا: يبقى الهدف الأكبر هو إيجاد تحالف عربي إسرائيلي عسكري وسياسي يتم توجيهه ضد إيران تحديدا، وهو ما أطلق عليه في أكثر من مناسبة اسم "ناتو العربي إسرائيلي" ويسعى هذا الناتو الذي تحاول إدارة ترامب تشكيله إلى إقامة تحالف عسكري لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين العرب وإسرائيل للمساعدة في مواجهة العدو المشترك إيران.

ويتوقع أن التحالف سوف يحاكي البند الموجود في حلف شمال الأطلسي الخاصة بالدفاع المشترك، والذي تقضي بأن الهجوم على أي عضو من أعضاء التحالف سيعتبر هجوما على جميع أعضائه[1].

[1] محمد أمين، فراس ابو هلال، مرجع سابق، ص 71.

خلاصة الفصل:

تؤسس اتفاقيات العلاقات الرسمية العربية مع إسرائيل لحقبة جديدة في الشرق الأوسط في حال نجاحها، سيؤدي ذلك إلى تغيير كبير في التوجهات السياسية للدول العربية، و يبرز تأثير هذه الاتفاقيات على التوجهات الشعبية في الدول العربية غير واضح حتى الآن في ظل الدعوات الشعبية الرافضة لها، فيما أن إسرائيل ستبذل قصارى جهدها حتى تثبت لهذه الدول وشعوبها أن هذه الاتفاقيات ستعود بالفائدة عليها من خلال تقديم بعض الخدمات خاصة الاقتصادية والأمنية و كذلك تدافع الدول العربية الموقعة على اتفاقيات إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل بأن خطوتها لن تكون على حساب القضية الفلسطينية لكن مراقبين يعتبرون أن التقارب العربي مع إسرائيل يضعف من الموقف العربي الرسمي، إلى تبنى على مدى عقود أن القضية الفلسطينية هي القضية العربية المركزية والرئيسية.

الخاتمـــــــــة

الخاتمـــــــة:

يبقى ملف التطبيع العربي الصهيوني عموما، ملفا غامضا خاصة أن معظم المعلومات المتاحة هي في غالبها معلومات إعلامية في بيئة إقليمية ودولية متصارعة لذا فإن معظم المعلومات تبقى محل نظر ومن هنا يمكن القول إن مقومات التطبيع ومحددات الرفض لا تزال تتصارع في البيئة العربية، ففي حين تمارس المؤتمرات الخارجية دورها في تفعيل التطبيع ولأن القرارات تبقى في صانعيها، وفي ظل حالة الارتباك التي تشهده المنطقة العربية فإن الأنظمة العربية الرسمية والتي تسير علاقتها مع الكيان الصهيوني وفق قاعدة "التطبيع السري" قد تتجه مع الأيام القادمة إلى " التطبيع العلني " وربما لما هو أسوء قد تذهب إلى إقامة "تحالف إستراتيجي" مع الكيان الصهيوني تحت ذريعة محاربة المشروع الإيراني، والإرهاب في الشرق الأوسط، أما شعب العربي فلا يمكن التعويل عليه كثيرا فمنهم " التابع " لنظام حكمه ومنهم المقموع ومنهم المغيب عن قضايا أمته وهناك من يريد أن يعيش برفاهية دون سؤاله عن كيف ؟ وبالتالي لم تبقى على فئة قليلة صوتها في الغالب غير مؤثر. وفي الواقع إن القراءة الدقيقة لتاريخ الصراع العربي الإسرائيلي تبين أن العرب في نصهم وفي واقعهم لم يمتلكوا نظرية واحدة لخوض الصراع مع عدوهم، وإنما كانت لديهم نصوص وكان لديهم ممارسات ومواقف تنتظم على وقع الأحداث وليس على وقع استراتيجية مواجهة سياسية كانت أم عسكرية.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة، وباستخدام المنهج الوصفي في التحليل النهائي يمكن القول إن الموقف خلال السنوات الماضية العربي شهد تحولا جذريا مع الزمن حيال تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وتدريجيا أصبح العرب في حالة تطبيع شبه جماعي مع اسرائيل والمقاطعة لم تعد واردة، لا بل إن الدول التي لا زالت تقاطع إسرائيل اليوم هي المعزولة عربيا بعد أن تعرضت مصر لعزلة عربية في أواخر السبعينيات بسبب أنها أقامت علاقات مباشرة مع إسرائيل.

ويمكن في هذا الإطار تسليط الضوء على النتائج التالية:

أولا: تميزت السنوات العشرة الأخيرة 2010 حتى 2020 بموجة تطبيع عربي غير مسبوق مع اسرائيل، وهو ما شكل مرحلة جديدة واضافية في عملية الاختراق الإسرائيلي لمنظومة الأمن القومي العربي، إذ بوصول إسرائيل إلى معظم الدول العربية، سياسيا واقتصاديا لم يعد في العالم العربي أي هدف لم يصل إليه الاسرائيليون،

كما أنه بهذا المستوى من التطبيع العربي فإن اسرائيل تكون قد أخذت ما تريده من {مبادرة السالم العربية} دون أن تقدم شيئا للجانب العربي مما يريده.

ثانيا: ثمة تطبيع عربي متصاعد في مختلف أنحاء العالم العربي، إذ بات واضحا بأن الحكومات العربية تتهاون في عملية المقاطعة ولا تعاقب من يزور اسرائيل أو يقيم علاقات على أي مستوى من المستويات، ولذلك فإن كثيرا من المطبعين العرب زاروا اسرائيل بشكل علني ولم يتعرضوا لأية مساءلة أو ملاحقة عند عودتهم إلى بلادهم، وذلك على الرغم من وجود قانون عربي واضح وملزم صادر عن جامعة الدول العربية في هذا الصدد ولكنه أصبح في حكم المنعدم حاليا.

ثالثا: مقاومو التطبيع على امتداد الوطن العربي الكبير يعانون من أزمة تعريف له، إذ متى تكون زيارة المسجد الأقصى تطبيعا ومتى تكون دعما لصمود الشعب الفلسطيني؟ ومتى يكون استضافة متحدث إسرائيلي على شاشة تلفزيون عربي تطبيعا ومتى لا يكون؟ هذه أسئلة لا زالت بحاجة لإجابات واضحة ومحددة.

رابعا: على المستوى الاقتصادي حققت اسرائيل الكثير من المكاسب من جراء التطبيع مع الدول العربية وفي الوقت ذاته تسببت بأزمة لاقتصادات عربية مثل الأردن الذي لا يزال مرتبطا مع اسرائيل بمعاهدة سلام لكنه لم يعد يستفيد منها على المستوى الاقتصادي بسبب أن الأسواق العربية أصبحت مفتوحة ومستباحة أمام البضائع الإسرائيلية.

خامسا: الفشل في تطوير أدوات العمل العربي المشترك، وهو فشل جعل من هذه المؤسسات مجرد هياكل واهية عديمة الفعالية والتأثير، ودفع بكل دولة نحو خيارات ذاتية خاصة، كما أدى غياب الرؤية الاستراتيجية للدول العربية إلى رد فعل وتخبط في المواقف والقرارات والدخول في رهانات خاسرة.

قائمـــة المراجـــــع

قائمة المراجع:

1-الموسوعات:

- أحمد ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، الطبعة 8، 1979.
- **معجم عبد النور المفصل (فرنسي – عربي)**، دار العلم للملايين، بيروت، 1995.
- ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1979.
- ناظم عبد الواحد الجاسور، " **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**"، الطبعة 1، دار النهضة العربية، لبنان، 2008.
- موسوعة ويكيبيديا، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية**.

2- الكتب:

- عوض حسن وآخرون، **ثلاثون عاما من المواجهة التطبيع والعلاقات العربية–العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- سمارة عادل، **التطبيع يسري في دمك**، دار الأبعاد، بيروت، لبنان، 2010.
- عادل راجحي، **التطبيع أيصبح العدو اللدود صديقا حميما**، 30 يوليو 2016.
- غسان حمدان، **التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني**، دار الأمان، بيروت، الطبعة 1، 1989.
- عادل حسين، **التطبيع المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.
- رابعة بن ناصر الأنصاري السياري، **الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة والقضايا المعاصرة**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة 1، 2011.
- جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، مركز الخليج للدراسات والأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة 1، 2014.

- لخميسي شيبي، " **الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية"فترة مابعد الحرب الباردة 1991–2008**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، الطبعة 1، 2010.
- ناصف حتي، " **النظرية في العلاقات الدولية**"، دار الكتاب العربي، لبنان، 1985.
- زياد عبي لله مصباح، " **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**"، دار الرواء، ليبيا، 2008.
- جوزيف لخوري طوق، **الاتفاقات العربية الإسرائيلية**، الجزء 2، اتفاق كامب دايفيد، الطبعة 1، دار نابلس، لبنان، 1996.
- مروان المعشر، **نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991–2005**، دار النهار، عمان، 2008.
- سعدون علوان المصلح، **الأمن القومي العربي الواقع والمستقبل**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

- أحمد قاسم عبد الحليم "الشياب"، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2016.
- الشبلي، سهيلا سليمان، **المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره (1897–1917)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1، 2016.
- عيسى، صلاح، جميل، عطية إبراهيم، **صك المؤامرة: وعد بلفور**، دار الفتى العربي، القاهرة، ط1، 1991.
- خالد يونس الخالدي، **اليهود تحت حكم المسلمين في الأندلس 92–897هـ/711–1492م**، منشورات دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، 2002.
- إسماعيل فهمي، **"التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط"**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2006.

3– الرسائل الجامعية:

- حمد بن محمد رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، (أطروحة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2011.

- خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007.
- ميس فرح محمود حسون، **تبعات العلاقات الإسرائيلية مع دول الخليج العربي على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجيستير (منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2021.

4- المقالات:

- وحدة الرصد والتحليل **التطبيع العربي مع الكيان الاسرائيلي إلى أين؟** مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، تركيا، 2019/01/24.
- وحدة الدراسات السياسية، **التطبيع العربي مع إسرائيل مظاهره ودوافعه**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر، 21 حزيران/ يونيو 2020.
- عبد الرحمن نحاس، **التطبيع مع إسرائيل.. ما هي أشكاله وأهدافه**، الأيام السورية، 4 نوفمبر 2020.
- الطاهر الأسود، **في التطبيع وميكيافيلية الدولة الوطنية في المغرب العربي، عرض لكتاب "إسرائيل وبلاد المغرب: من إقامة الدولة إلى أوسلو" لمايكل لاسكيار"**، الحوار المتمدن، العدد 1618، 2006/07/21.
- علي جبلي، **التطبيع الخليجي أبعاد تحقيق اختراق صهيوني جديد في البنية الثقافية العربية**، أوراق سياسية العدد 57، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تركيا، 2021/12/27.
- صليحة كبابي، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، ديسمبر 2012.
- عماد الدين العشماوي، **استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع مع دول العربية كيف نفهمها ونقاومها؟** مجلة مداد الأدب، العدد 2018-2019.
- وصال الطناني، **التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني/ يناير 2009.

5- الصحف:

- محمد إبراهيم كامل، **"السلام الضائع في كامب ديفيد"**، طبعة 1987، جريدة الأهالي.

6- المواقع الإلكترونية:

- حبيب الياس، **مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، مقال على موقع جريدة دنيا الوطن، تاريخ النشر 08-10-08:52، على الرابط: https://cutt.us/yaO7n.
- **آفاق التطبيع من وجهة نظر صهيونية**، تقرير، على بوابة الهدف الإخبارية، تاريخ النشر: 05 يوليو 2018 الساعة 04:57م، على الرابط: https://cutt.us/W89SR.
- محسن، محمد صالح، **التطبيع الإسرائيلي- الخليجي الركض وراء السراب**، مقال، تاريخ النشر: 07-11-2018، على البوابة الالكترونية مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط: https://cutt.us/DM0w1.
- **1980 تبادل السفراء بين مصر وإسرائيل: مظاهرات في القاهرة.. وإحراق الأعلام الإسرائيلية**، مقال، تاريخ النشر: 11 نوفمبر 2019، البوابة الإلكترونية القبس، على الرابط: https://cutt.us/GCGfZ.
- حسنين هيثم، **التعاون الاقتصادي المتنامي بين مصر وإسرائيل**، تحليل موجز، تاريخ النشر: 02نوفمبر2016، THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy، على الرابط: https://cutt.us/d7Klh.
- عبد الجبار أبوراس / الأناضول، **نص إعلان "اتفاق إبراهام" بين إسرائيل والإمارات والبحرين (وثيقة)**، 2020.09.16، إسطنبول، على الرابط: https://cutt.us/LPpn8.
- موقع الإلكتروني، **المغرب وإسرائيل. اتفاق على علاقات دبلوماسية كاملة واستثمارات ضخمة**، 23-12-2020، على الرابط: https://p.dw.com/p/3n8Lu.

- د.محمد أبوسمرة، **مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية**، لـ أمد للإعلام 2007 – 2021، تاريخ النشر: 2020/09/25 على الساعة 16:58، على الرابط: https://cutt.us/NFzpK.
- د.أحمد فايق دلول، **التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي**، المحاضرة السادسة، على الرابط: https://cutt.us/2iwMA.
- بوابة اقتصاد فلسطين، **ما هو موقف الدول العربية من تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟**، 24 أيلول 2020، على الرابط: https://cutt.us/tjV7C.
- موقع الوزارة الخارجية المصرية.
- موقع الجزيرة، **معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية..أهم البنود**، 03-10-2004.

7- المراجع الأجنبية:

- Walt, Stephen M. '**The Renaissance of Security Studies**', International Studies Quarterly, 35, 1991.
- Didier Bigo, "**International Political Sociology**" In Williams, D. Paul, *Security Studies An Introduction.* Abingdon, Oxon: Routledge, 2008.
- Fabian Estrada Quero, **DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL SECURITY: Many Theories**, *One World*. Lund University, Spring 2011.
- Barry Buzan, ole waever, Jeap de wilde, **Security: a new framework for analysis**. London Boulder, Lynne Rienner publishers, 1998.
- Arnold Wolfers, **Discord and collaboration, Essays on International Politics** Baltimore: John Hopkins University Press, 1962.
- Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society** Kansas: Kansas University Press, 1973.

- Henry Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign Policy** (London: Wild Field and Nicholson, 1969.
- Mc.Namara**, The Essence of Security** (New York: Harper Press, 1966.
- Barry Buzan, **People, States and Fear** (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983.
- PARIS(Roland),"**Human Security, Paradigm Shift or Hot Air? “**, In International Security, Vol.26, Automne 2001.
- Maria Pritchard; "**Camp David Accords**"; www.prezi.com; 03-06-2014; Retrieved 7-4-2018. Edited.

فهـــــــرس المحتويات

فهرس المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
اهداء	
مقدمة	**1**
إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية	**2**
الفرضيات	**3-2**
أسباب اختيار الموضوع	**3**
أهمية الموضوع	**4-3**
الدراسات السابقة	**4**
منهجية الدراسة	**5**
صعوبات الدراسة	**5**
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتطبيع والأمن	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: مفهوم التطبيع	**8**
المطلب الأول: تعريف التطبيع	**9-8**
المطلب الثاني: مظاهر وآثار التطبيع	**18-9**
المطلب الثالث: أشكال وأهداف التطبيع	**20-18**
المبحث الثاني: مفهوم الأمن	**20**
المطلب الأول: تعريف الأمن	**25-20**
المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي	**28-25**

المطلب الثالث: مستويات الأمن	**31–28**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: التطور التاريخي للتطبيع في إطار الصراع العربي الإسرائيلي	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: تاريخ التطبيع العربي الإسرائيلي	**35**
المطلب الأول: مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي	**39–35**
المطلب الثاني: التطبيع من السرية إلى العلنية	**42–39**
المطلب الثالث: أسباب التطبيع الخليجي مع إسرائيل	**43–42**
المبحث الثاني: مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي	**43**
المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية المصرية	**47–43**
المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية الأردنية	**48–47**
المطلب الثالث: العلاقات الإسرائيلية المغربية	**52–49**
خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثالث: أثر اتفاقيات التطبيع على الأمن العربي المشترك	
تمهيد	**55**
المبحث الأول: النماذج اتفاقيات التطبيع	**56**
المطلب الأول: اتفاقية كامب ديفيد ووادي عربة	**66–56**
المطلب الثاني: اتفاقية الإبراهيم واتفاق مع المغرب	**70–66**
المبحث الثاني: تأثيرها على العلاقات العربية العربية	**70**
المطلب الأول: تأثيرها على الأمن العربي وعلى القضية الفلسطينية	**75–70**

المطلب الثاني: مخاطر التطبيع على القضية فلسطينية	**80–75**
المطلب الثالث: مواقف وأهداف دول العربية اتجاه التطبيع	**85–80**
خلاصة الفصل	**86**
الخاتمة	**89–88**
قائمة المراجع	**96–91**
الفهرس	
الملخص	

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سياسات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني ومدى تأثيرها على الأمن العربي المشترك، من خلال التعرف على مفاهيم التطبيع والأمن ورصد أشكال التطبيع وأهدافه، والتعرف كذلك على مراحل التطبيع وتطوره في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، والتطرق إلى مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي وتوجهات الدول العربية نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل لضمان الأمن باعتقادها، وذلك من خلال تأسيس اتفاقيات بين الدول العربية وإسرائيل.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: تصاعد موجة التطبيع العربي الغير مسبوق مع إسرائيل، وهو ما أدى إلى عملية اختراق إسرائيلي لمنظومة الأمن القومي العربي، تلاه أزمة تعريف للتطبيع في الوطن العربي، أما على المستوى الاقتصادي حققت إسرائيل العديد من المكاسب على إثر التطبيع مع الدول العربية وتسببت في كثير من الأزمات الاقتصادية لبعض الدول العربية جراء اتفاقيات السلام.

Abstract:

This study aims to identify the policies of Arab normalization with the Zionist entity and the extent of their impact on common Arab security by identifying the concepts of normalization and security and monitoring the forms and objectives of normalization, as well as the stages and development of normalization within the framework of the Arab-Israeli conflict, and to address the future of Arab-Israeli normalization and the orientation of Arab countries towards normalization of relations with Israel to ensure security in their belief, through the establishment of agreements between Arab States and Israel.

The study reached some conclusions, the most important of which were: The unprecedented wave of Arab normalization with Israel escalated, which led to an Israeli penetration of the Arab national security system, followed by a crisis of definition of normalization in the Arab world. On the economic level, Israel made many gains following normalization with the Arab countries and caused many economic crises for some Arab countries as a result of the peace agreements.